الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم مالية ومحاسبة

الموضوع:

دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة لولاية المدية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في مالية ومحاسبة

تخصص محاسبة

من تقديم الطالبتين:

- **مدينة بلحاج.**
- **فاطمة الزهراء خمري.**

تحت إشراف الاستاذة:

د. داود خيرة.

اللجنة المناقشة

د. الزاهي محمد الامين	**أستاذ محاضر "أ"**	**جامعة المدية**	**رئيسا.**
د. داود خيرة	**أستاذ محاضر "أ"**	**جامعة المدية**	**مشرفا ومقررا.**
أ. زرواطي محمد	**أستاذ محاضر "ب"**	**جامعة المدية**	**عضوا مناقشا.**

السنة الجامعية 2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله عز وجل الذي وفقني في انجاز هذه الدراسة، أما بعد أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى السيدة الاستاذة داود خيرة لتفضلها بالإشراف على هذه الرسالة وعلى دوام متابعتها وتشجيعها لنا الى غاية الانتهاء منها.

كما اتوجه بجزيل الشكر الى اعضاء لجنة المناقشة الذين سأتشرف بمنقاشهم لهذا البحث، دون ان أنسى كل الاساتذة والعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المدية وكل زملاء الدفعة.

وفي الاخير اتوجه بشكري وامتناني الى جميع من ساهم من بعيد او قريب في انجاز هذه الرسالة.

لكم جميع جزيل الشكر



إهداء

الى كل من اضاء بعلمه عقل غيره او هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه فاظهر بسماحته تواضع العلماء، وبرحابته سماحة العارفين الى قدوتي الاولى ، الذي ينير دربي ،الى من اعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود ، الى من رفعت راسي عاليا افتخارا به ابي العزيز ادامه الله ذخرا لي .

الى التي راني قلبها قبل عينيها، وحضنتني احشاؤها قبل يديها ، الى شجرتي التي لا تذبل ، الى الظل الذي اوي اليه في كل حين امي الحبيبة حفظها الله .

الى الشموع التي تنير طريقي اخواتي وأخي هم شجعوني وواصلو اعطاء دون مقابل

الى كل من كان ظلي حين يلفحني التعب زوجي المخلص .

الى رفيقة رحلة النجاح ومن كان مصاحبا لي اثناء دراستي مدينة .

الى عائلة الثانية التي كانت معي وأساتذة وأستاذات التي كان لهم دور مهم في مشواري دراسي .

وأخيرا وليس اخرا اهدي هذا العمل المتواضع الى كل من يتكبد عناء قراءته سواء لتقييمه او لنقده او لزيادة علمه او لإشباع فضوله

فاطمة الزهراء

إهداء

إلى درتي الجميلة زئبقيتي الغالية التي تطأ تحت قدميها الجنة إلى الحب الذي لا يبلى ، إلى منبع وجداني أمل حياتي ، إلى من سهرت الليالي لراحتي إلى اغلي شيء في الوجود *أمي **الغالية*** التي أرضعتني أمل الحياة قبل اللبن أهديك هذا البحث التواضع الذي كان لأجلك

إلى من وهب عطاء عمره من اجلي والى من جد وشقي من اجل راحتي رغم الصعاب والى من افتخر به ما دمت في الحياة إلى ***أبي الغالي***

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكر أهم فؤادي إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس الصافية والى رياحين حياتي وقرة عيني ،إلى من عرفت معهم معنى الحياة والصبر إخوتي ***شرف الدين و محمد رياض*** وإلى زوجة أخي ***فاطمة***

إلى أغلى فرحة وابتسامة إلى ابنة أخي التي هي قطعة من قلبي هي عيوني التي أرى بها إلى سعادتي إلى من أرى فيها الأمل والسعادة ***رؤيا***

الى رفيقة رحلة النجاح ومن كان مصاحبا لي اثناء دراستي *فاطمة ***الزهراء***

كثيرون هم الذين نلتقي بهم فيذهبون و قليل هم الذين يحتكرون جلوس عل ناصية القلب احتراما وحبا فالسالك اللهم لاحترمني من صحبتي جمعني الله وإياكم في الجنة، والى الكل من يعرفني التي وسعت إليهم ذاكرتي ولم تسع إليهم مذكرتي***سهام، خديجة، راضية، مريم، مروة، رانية، أمينة، هاجر، فهيمة، سرين، سهام، حنان، نريمان، اكرام***

إلى الأهل والأقارب ،والى وكل من وهبني الثقة في النفس سواء من بعيد او قريب.

مدينة

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق محددات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل الإهتمام المتزايد بالرقابة على الشركات ، نظرا لما شهدته معظم دول العالم من أزمات مالية وإفلاس العديد من الشركات الكبرى والبنوك بسبب الاختلاس والتلاعب بالحسابات ، وذلك بسبب انعدام جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية .

والجزائر كغيرها من دول العالم وحرصا منها على تطهير مناخ الاعمال وتوسيع مجال الحريات الاقتصادية بما يتوافق ومتطلبات الحكم الراشد قامت بعدة اصلاحات جذرية، اهمها وضع دليل لحوكمة الشركات بالإضافة الى تقديم نظام محاسبي مالي يخضع لمعايير المحاسبية الدولية، بغية انتاج معلومات مالية تتميز بجودة عالية تضمن الحفاظ على السمعة المالية والادارة المحاسبية والكفاءة الاقتصادية لشركتها .

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، محددات الحوكمة، المعلومات المحاسبية خصائص المعلومات ، معايير جودة المعلومات .

abstract

This study seks to high light the importance of applying the determinants of corporate goverance to improve accounting information qualty under the increasing interest in corporat control . as in most of the world financial crisis and the bankruptcy of man large companise and banks due to fraud and manipulation of accounts .duo to the lack of quality accountinginformation disclosed in finacial reportsand lists .

Algeria like other conteries in the world . in order to cleanse the business climat and expanding economic freedoms in conformty whit the requirements of good governance has carried out sverral radical reforms . most notaly aguide to corporate goverance in addition to providing fincial accounting system under international accounting standers

in order to produce financial information high qualty guarantee the preservation of reputation and financial accounting mangement and economic efficiency of their firms .

Key words corporate governance . governance s determinantes . accounting information . Properties information . information qualty standards.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر	–
إهداء	–
ملخص	–
فهرس المحتويات	II
قائمة الأشكال والجداول	II
مقدمة	أ
الفصل الأول: الاطار النظري لحوكمة الشركات	
تمهيد	10
المبحث الاول: الخلفية الفكرية لحوكمة الشركات	11
المطلب الاول: حوكمة الشركات (أسباب زيادة الإهتمام، المفهوم)	11
المطلب الثاني: اهمية والاهداف حوكمة الشركات	17
المطلب الثالث: الاطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	20
المبحث الثاني: مبادئ ومحددات ومقومات ومزايا حوكمة الشركات	22
المطلب الاول: مبادئ حوكمة الشركات	22
المطلب الثاني محددات حوكمة الشركات	27
المطلب الثالث: مقومات ومزايا حوكمة الشركات	28
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: العلاقة النظرية ما بين نظام المعلومات المحاسبي وحوكمة الشركات	
تمهيد	35
المبحث الاول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي	36
المطلب الاول: مفهوم نظام المعلومات	36
المطلب الثاني: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي	39
المطلب الثالث :وظائف نظام المعلومات المحاسبي	41

المبحث الثاني: اهمية وأهداف نظام المعلومات المحاسبي ومكوناته	44
المطلب الاول :اهمية نظام المعلومات المحاسبية	45
المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي	46
المطلب الثالث: اهداف نظام المعلومات المحاسبي	49
المبحث الثالث: المعلومات المحاسبية وعلاقة الحوكمة بنظام المعلومات المحاسبي	52
المطلب الأول: خصائص جودة المعلومات المحاسبية ومستخدموها	52
المطلب الثاني: الأبعاد المحاسبية للحوكمة	55
الفصل الثالث: دراسة حالة لمجموعة من المحاسبين لولاية المدية	
تمهيد	58
المبحث الأول: واقع حوكمة الشركات في الجزائر.	59
المطلب الأول: جهود الحكومة الجزائرية من أجل تفعيل آليات حوكمة الشركات.	59
ا لمطلب الثاني: الآليات الأخرى التي يجب أن يتم تفعيلها من أجل تفعيل آليات حوكمة الشركات في الجزائر	63
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية للاستبيان	66
المطلب الاول: مجالات الدراسة	66
المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان	69
المطلب الثالث: عرض النتائج وتحليل البيانات	71
المطلب الرابع: العلاقة بين واقع حوكمة الشركات ودور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي	83
خلاصة الفصل	86
الخاتمة	88
قائمة المصادر والمراجع	92
الملاحق	99

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
.1	خصائص حوكمة الشركات	16
.2	مبادئ حوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2004	26
.3	مفهوم نظام المعلومات المحاسبية بمراحله مختلفة وجميع العمليات التي يختص بها	40
.4	وظائف النظام المعلوماتي	44
.5	مكونات نظام المعلومات المحاسبية	49
.6	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	73
.7	توزيع أفراد العينة حسب متغير تخصص العلمي	74
.8	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	75
.9	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة	76

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
.1	الاهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي	50
.2	مستخدمون المعلومات المحاسبي	54
.3	درجات مقياس ليكرت الخماسي	67
.4	نتائج معامل ألفا كرو نباخ لأداة الاستبيان	69
.5	الاتساق الداخلي لعبارات محور واقع حوكمة الشركات	70
.6	الاتساق الداخلي لعبارات دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي .	71
.7	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر.	72
.8	توزيع أفراد العينة حسب متغير تخصص العلمي	73
.9	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي.	74
.10	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	75
.11	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية.	76
.12	واقع حوكمة الشركات	77
.13	دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي	80
.14	العلاقة بين واقع حوكمة الشركات ودور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي	83

مقدمة

مقدمة

إن ما يحصل من أزمات وفساد وفضائح ماليا في المؤسسات الإقتصادية عامة يثير إلى الشبهات ويلغى مصداقية القوائم المالية والمدققين لها، والنظام المعلومات المحاسبي بأكمله وبالتالي أضحت هناك علاقة أساسية بين الحوكمة ونظام المعلومات المحاسبي والمعلومات التي تحتويها ،والتي تستخدم من قبل في اتخاد الفرار.

الاثر المباشر من تطبيق الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية لذلك فالمؤسسة من أجل تحقيق أهدافها، تعمل جاهدة على إمتلاك المعلومات التي بدورها تلعب دورا هاما في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسات، حيث يعتبر نظام المعلومات المسؤول عن إنتاج المعلومات داخل المؤسسة، فهو الهيكل الاكثر أهمية بالمؤسسة لما يؤديه من دور في توفير المعلومات ذات الجودة، حيث تعتمد المؤسسة على المعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية لصفة خاصة ونظرا لدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في مساعدة الادارة من اجل تحقيق اهدافها ،واصبح يحتل مكانة هامة في تسيير المؤسسة نظرا للدور الذي يلعبه في ترقيتها وتفعيلها في تلبية احتياجات الادارية المختلفة ومن خلال تشغيل البيانات المتعلقة بالعمليات المحاسبية وتوفير المعلومات اللازمة لكل الاطراف المتعلقة بالمؤسسة ، فمن الضروري التركيز على نظام المعلومات المحاسبي الذي يعتبر قلب نظام المؤسسة نظرا لارتباطه بجميع نظم المعلومات الفرعية .

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل حوكمة الشركات

الإشكالية: وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح الاشكالية التالي :

– ما مدى مساهمة حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة لولاية المدية ؟

الاسئلة الفرعية:

ومنه نتفرع الى:

- ما هي اسباب اهتمام مفهوم الحوكمة في دراسات السابق؟
- كيف تؤثر حوكمة الشركات على النظام المعلومات المحاسبي ؟
- هل ساهمت حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة لولاية المدية ؟

الفرضيات:

للإجابة على الاسئلة الفرعية يمكن طرح بعض الفرضيات

- زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات بسبب الازمات المالية والانهيارات المؤسسية حسب الدراسات السابقة.
- تؤثر اجراءات حوكمة الشركات على النظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية بالقدر الذي يرفع من الكفاءة اتخاذ القرارات داخل المؤسسة وخارجها.
- تؤثر حوكمة الشركات في الجزائر على النظام المعلومات المحاسبي من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة لولاية المدية. وتنقسم هذه الفرضية الى فرضيتين فرعيتين:
- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتأثير واقع حوكمة الشركات على نظام المعلومات المحاسبي عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتأثير واقع حوكمة الشركات على نظام المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة احصائية 0.05.

اسباب اختيار الدراسة:

تم اختيار هذه الدراسة لأسباب التالية:

- ✓ التقييد بالتخصص.
- ✓ التعريف بمفهوم حوكمة الشركات .
- ✓ دراسة العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي و حوكمة الشركات .

اهداف الدراسة:

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على:

- تحديد وحصر الأسباب التي أدت الى زيادة الاهتمام بموضوع الحوكمة ودورها في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي.
- توضيح مفاهيم حول حوكمة الشركات ونظام المعلومات المحاسبي.
- التعرف على اليات الحوكمة وكيفية استفادة منها للحصول على نظام المعلومات المحاسبي ينتج معلومات محاسبية ذات جودة ومصداقية عالية.

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في ابراز:

- دور الفعال لنظام المعلومات المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات.
- تطبيق مفهوم حوكمة الشركات كإطار تنظيمي لضمان مصداقية وشفافية المعلومة المحاسبية المعروضة.

- تأثير معايير ومبادئ حوكمة الشركات على زيادة وجودة المعلومات المحاسبية مما له تأثير إيجابي.

حدود دراسة:

تتمثل مجالات الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة بـ: **مجموع محاسبين لولاية المدية,**
- **الحدود البشرية: محاسبين معتمدين .**
- **الحدود الزمنية:** أجريت هذه الدراسة خلال شهر مارس الى غاية جوان 2023

صعوبات الدراسة:

من اهم الصعوبات التي واجهتنا في عملية البحث مايلي :

- ✓ ضيق الوقت .
- ✓ قلة المراجع فيما يخص الربط بين نظام المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات.
- ✓ عدم قدرة بعض المهنيين في اجابة عن اسئلة الاستبيان تماطل في الاجابة عليه.

منهج وادوات الدراسة:

من خلال الاجابة على ما طرح من تساؤلات وبغية التأكد من فرضيات وتحقيق الاهداف والوصول الى اهمية البحث، فقد اعتمدنا في **الفصل الاول** والثاني المنهج التاريخي وذلك من خلال التطرق الى نشأة الحوكمة، المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الجانب النظري للدراسة يقوم على جمع المعلومات والبيانات من مختلف المراجع

والمصادر المتعلقة بالموضوع فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لذلك ، اما فيما يخص الفصل الثالث الجانب التطبيقي فقد استندنا على المنج التحليلي من اجل اسقاط الجانب النظري على المحاسبين المعتمدين وفيما يتعلق بأدوات الدراسة ومصادر البيانات فيما يلي :

الدراسات النظرية: الكتب، الملتقيات، المقالات، الدراسات السابقة، مواقع الانترنت.

الدراسات الميدانية: خاصة بالمحاسبين المعتمدين لولاية المدية استخدمنا فيها الاستبيان.

الدراسات السابقة :

من خلال المسح المكتبي وجد ان تم التطرق الى نظام المعلومات المحاسبية من عدة جوانب، اما فيما يخص موضوع دراستنا فلا توجد فلا توجد دراسات سابقة مباشرة حول الموضوع :

دراسة عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الاسلامية غزة عمان الدراسات العليا، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل 2012 ، تناولت هذه الدراسة تحليل تفصيليا لحوكمة الشركات وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية وكذلك اثر جودة المعلومات المحاسبية على سعر السهم وتطرقت الى دراسة تطبيقية وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث تعينت ادوات الدراسة وتطبيقها، واخيرا المعالجات الاحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة، ولخص الباحث الى مجموعة من النتائج من بينها :

- ✓ تحرص شركة المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين على تطبيقيها حوكمة الشركات بغرض تحقيق جودة المعلومات المحاسبية .
- ✓ يوجد اساس لقواعد الحوكمة مطبق لدى الشركات المسجلة في بورصة فلسطين .
- ✓ اتفقت الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على ان تطبيق نظام المالية والمحاسبة السليمة يساهم في ضبط جودة المعلومات المحاسبية.
- ✓ احتل مبدا الافصاح والشفافية المركز الاول ترتيبا في التأثير على السهم .
- ✓ تطبيق الحوكمة يصمن الافصاح ونشر المعلومات للجميع وعدم احتكار المعلومات .

دكتور خالد رجم ،نظام المعلومات مقياس نظام المعلومات، جامعة ورقلة ميدات التكوين في علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،معهد التكنولوجيات ،2018 ص12،13.

تناولت هذه الدراسة تحليل تفصيلي نظام المعلومات ومبادئة الاساسية ومفهومه ولخص الباحث الى مجموعة من النتائج :

- ان نظام المعلومات هو نظام متكامل يتكون من افراد ومعدات والآلات تضمن تبادل داخل المؤسسة ويربط المؤسسة ببنيتها الخارجية ويعمل على ادخال مجموعة من المدخلات التي تمثل البيانات ومعطيات المختلفة يتم معالجتها للحصول على نتائج افضل مقارنة بالمعايير المحددة لقياس فائدة الردود.

محمد عباس يدوي عبد الله عظيم هلال، مدخل في المحاسبة المالية كنظام المعلومات، دار الجامعية جديد لنشر الاسكندرية مصر ص16

تناولت هذه الدراسة تحليل تفصيلا لنظام المعلومات المحاسبي من مكونات وعمليات التي يقوم عليها نطام المعلومات المحاسبي وبتحليل أي عملية قابلة للتسجيل وكذلك دور نظام المعلومات في تفعيل حوكمة الشركات

هيكلة الدراسة :

قصد عرض بحث بطريقة منظمة ومن اجل الحصول على نتائجه المنتظرة والاجابة على اشكاليته المطروحة تم اعتمادنا على خطة بسيطة تحتوي على ثلاثة فصول

الفصل الاول :دراسة نظرية لحوكمة الشركات

حيث تطرقنا في هذا الفصل الى الاطار النظري لحوكمة الشركات من خلال ابراز هذا المفهوم واهم الاسباب التي ادت الى ظهوره .

الفصل الثاني: دراسة نظرية لنظام المعلومات المحاسبية

تطرقنا في هذا الفصل الى الاطار النظري لنظام المعلومات المحاسبية خصوصا فيما يتعلق بمفهومه، وانواعه وخصائصه وكذا مقوماته ومن خلاله حاولنا تبين اهمية نظام المعلومات المحاسبية .

وكذلك علاقة حوكمة الشركات بنظام المعلومات المحاسبي .

الفصل الثالث :دراسة حالة استبيان

قصد دعم الدراسة النظرية يعتبر هذا الفصل كمحاولة منا لدراسة وتحليل اراء اهل الاختصاص من المهنيين وهذا فيما يخص العوامل المحددة لعمل نظام المعلومات المحاسبية بالإضافة الى المجالات التي يساهم بها نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل حوكمة الشركات .

الفصل الأول

الاطار النظري

لحوكمة الشركات

تمهيد

لقد ظهر حديثا مصطلح الحوكمة والذي اصبح من الموضوعات الهامة في كافة المؤسسات والمنظمات الاقليمية والدولية اثر العديد من الاحداث التي وقعت خلال السنوات الاخيرة والمتمثلة اساسا في الازمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من دول العالم، وما صاحبها من ضياع حقوق اصحاب المصالح وفقد ثقة المستثمرين وكأسلوب لتفادي الوقوع في هذه الازمات والتقليل من حدتها كان لازما على الاقتصاديين والمهتمين وإيجاد حلول لهذه الازمة وبعد الدراسات التي اجريت وجد ان من الاسباب في ذلك هو عدم تطبيق الجيد لمبادئ المحاسبية بالإضافة الى نقص الافصاح والشفافية وعدم اظهار البيانات والمعلومات الحقيقة التي تعبر عن الاوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وهشاشة البنية القانونية خاصة في الدول النامية وعدم قدرة الادارة على القيام بواجبها الرقابي، نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بتطبيق مفهوم الحوكمة كونها السبيل الامثل لإدارة المؤسسات ورقابتها وكذا حماية مصالح الاطراف ذات العلاقة بالمؤسسة ومن خلال مبادئها والأهداف الرئيسية لها.

ولفهم هذا اكثر سنتطرق في هذا الفصل الى الاطار النظري لحوكمة الشركات بحيث يتم التطرق في المبحث الاول الى ماهية حوكمة الشركات من خلال نشأة والمفهوم والاهداف والأطراف المعنية بتطبيقيها اما المبحث الثاني فسنتناول فيه كل من مبادئ والمحددات والمقومات.

المبحث الاول: الخلفية الفكرية لحوكمة الشركات

تعتبر الحوكمة من المواضيع الهامة في جميع الاقتصاديات سواء بالنسبة للدول المتقدمة او النامية، نظرا للتغيرات التي شهدها العالم في السنوات الاخيرة وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لنشأة ومفهوم وأهمية حوكمة الشركات وأيضا الى الاهداف حوكمة والأطراف المعنية بتطبيقيه .

المطلب الاول: حوكمة الشركات (أسباب زيادة الاهتمام، المفهوم)

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة خاصة بعد الانهيارات الاقتصادية التي شهدتها عدد من دول الشرف اسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في التسعينات من الفرن الماضي وكذلك ما شهده الاقتصادية حرصت العديد من المؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله.[1]

الفرع الأول: أسباب زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات

ظهرت الحاجة الى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة الناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في اعقاب الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية التي شهدتها عدد من الدول شرقي اسيا وأمريكيا اللاتينية وروسيا، في عقد التسعينات من القرن العشرين وكذلك ما شهده الاقتصاد العالمي في الآونة الاخيرة من الازمات المالية وخاصة

[1] شرفي عمر، **دور واهمية حوكمة في استقرار نظام المصرفي** ،ملتقى عالمي دولي حول ازمة مالية واقتصادية دولية وحوكمة عالمية، جامعة سطيف، 2020-2021، ص33.

في الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا كانت اول هذه الازمات تلك التي عصفت بدول جنوب الشرقي اسيا ومنها ماليزيا وكوريا واليابان عام 1997.[1]

فقد نجم عن هذه الازمة تعرض العديد من المؤسسات العلاقة لضائقات مالية كادت ان تطيح بها، مما استدعى وضع قواعد الحوكمة لضبط عمل جميع اصحاب العلاقات في المؤسسة، وتزايدت اهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم الى تحول الى نظم اقتصادية والرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على المؤسسات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، وفد ادى اتساع حجم المشروعات الى انفصال الملكية عن الادارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل اقل تكلفة من الاستدانة، فاتجهت الى الاسواق المالية وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، انتقال رؤوس الاموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق ودفع اتساع حجم المؤسسات وانفصال الملكية عن الادارة الى ضعف اليات الرقابة على التصرفات المديرين ، والى الوقوع كثير من المؤسسات في ازمات مالية.[2]

على الرغم من الاهتمام الحديث بمفهوم حوكمة الشركات إلا ان ظهوره يعود لبداية القرن الماضي، حيث تناول الباحثان في جامعة هارفارد **(berle means)** عام 1932 قضية فصل الملكية عن الادارة اذ اكد الباحثان على ضرورة الفصل بين الملكية راس مال الشركات وعملية الاشراف الرقابة داخل تلك الشركات وقدما تفسيرا للمشكلة الاساسية

[1] بن طاهر، بوطلاعة محمد، "**دراسة حوكمة الشركات على شفافية والافصاح وقوائم مالية في ظل نظام محاسبي مالي،** الملتقى الوطني حول حوكمة شركات الية حد من الفساد مالي اداري ،كلية العلوم اقتصادية وتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،يومي 2012/07/5/6.

[2] مركز وطني للحكومة ،**اساسية حوكمة مصطلحات ومفاهيم سلسة شركات خطافية،** ص 5.6.

الناجمة عن عدم الفصل بين الوظيفتين أي ما يعرف بمشكلة تضارب المصالح والتي من الممكن حدوثها بين المدراء ومالكي الشركات في نطاق ما يعرف بمشكلة الوكالة.[1]

وفي عام 1976 قام كل **(Jansen and meckling)** من بالتطرق الى اهمية مفهوم الحوكمة الشركات في الحد من المشاكل المرتبطة بنظرية الوكالة، وذلك من خلال امتلاك الادارة جزاءا من راس المال الشركة، فكان لارتفاع نسبة الملكية الادارة وان انخفاضها يؤدي التحفيز المدراء نحو زيادة عوائدهم الشخصية من المكافآت[2].

وعلى الصعيد الاوروبي، ظهرت العديد من التقارير التي اكدت على الالتزام بقواعد الحوكمة الشركات، كان من ابرزها القانون البريطاني الصادر عن بورصة لندن لأوراق المالية، حيث اصدرت تقرير في **(Cadbury report)** عام 1442 الذي الزم الشركات البريطانية بالإفصاح عن التزامها بقواعد حوكمة الشركات مع ضرورة تقديم تفسيرات عن القواعد التي لم يتم الالتزام بها.[3]

وفي عام 1999 صدرت مبادئ المنظمة التنمية والتعاون الاقتصادية الخاصة بحوكمة الشركات والتي اصبحت معيارا دوليا وبمثابة حجر الاساس لواضعي نظم الحوكمة في جميع انحاء العالم.[4]

ونتيجة للازمات الاقتصادية التي حدثت في عدد كبير من الشركات الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 اصدر الكونغرس الامريكي في عام 2002 تشريع

[1] steger ،ulrich and aman، wolfgaing corporate gorerance :how to add value:chichester england jonh wily،(2008)، p5،

[2] Jesen ،M.& Meckling W.1976 ،Theory of the firm :managerial brcharier، agency costs and oureship sture journal of financial economics،vol3،pp301،350.

[3] cadry;A، reporte of the committee on the financial aspects of corporate governancegea ficoitd،uk London، (1992

[4] oecd.organization for economie cooperation and development ;oecd praincipale of corporate geovenance،oecd rublication service ،rares،2004، p3.

(sarabandes Oxley) الذي حدد متطلبات الحوكمة الجديدة تركز على تشكيل لجان التدقيق وتحديد مسؤولياتها وواجباتها.[1]

الفرع الثاني: مفهوم حوكمة الشركات

أولا : مفهوم الحوكمة لغويا :

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدث في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه البحث في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحوكمة وهو ما يعني الانضباط، والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني ، وعليه فلفظ الحوكمة يتطلب العديد من الجوانب منها:

- ✓ **الحكمة** ما تقتضيه من الحكمة و الارشاد .
- ✓ **الحكم** وهو ما تقتضيه من السيطرة على الامور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- ✓ **الاحتكام** وهو ما تقتضيه من الرجوع الى مرجعيات اخلاقية وثقافية،والى خبرات ثم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة .
- ✓ **التحاكم** طلب العدالة خاصة عند انحراف السلطة في الادارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.[2]

ثانيا: مفهوم الحوكمة اصطلاحا:

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت لمصطلح **CORPORATE GOVERNANCE** ،اما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي اتفق عليها فهي **اسلوب ممارسة سلطات الادارية الرشيدة .**

---

[1] Zhang ،I(2007)economie consequence of the sarbanse oxely act of gornale of accounting economic VOL،44 issue ½،2002،P74،15.

[2] درواسي مسعود، ضيف الله محمد الهادي ،**فعالية واداء المراجعة في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من فساد المالي والاداري**، ملتقى الشركات كالية للحد من فساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، يومي6’7ماي 2012، ص 4.

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف، فتعرف مؤسسة التمويل الدولية **IFC** الحوكمة بأنها **هي النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركات والتحكم في اعمالها.**

كما تعرفها المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** بأنها **مجموعة من العلاقات فيما بين قائمين على ادارة الشركة ومجلس الادارة وحملة الاسهم وغيرهم من المساهمين.**

وهناك ايضا من يعرفها مجموعة من قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل ولقيام مجلس الادارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين.[1]

كما توصل **Cadbury** سنة 1992 في توثيق بسيط، ومحكم في جملة صغيرة ولكنها مشهورة **حوكمة المؤسسات هي نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب.**[2]

لم يتفق الباحثون على تعريف محدد لمفهوم حوكمة الشركات ،فقد عرفت حوكمة الشركات بعبارات بسيطة جدا بالنظام الذي من خلاله تدار شركات الاعمال ويتم السيطرة والرقابة على ادائها).[3]

من خلال ما سبق يمكن تعريف الحوكمة بشكل عام على أنها: مجموعة الإجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجه المؤسسات، بحيث يضمن الإطار العام للحوكمة تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المؤسسة من مجلس الإدارة والمدراء والمساهمين وغيرهم من اصحاب المصلحة .

---

[1] محمد حلمي ، **حوكمة في شركات عماد** ، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع ، ص 201 .

[2] حماد طارق عبد العال، **حوكمة الشركات تطبيقات على المصاريف الجامعية**، الدار الجامعة، مصر ،الطبعة الاولى 2005، ص5.

3 Cowan ،corport goevernance that work ،perentice hall pearson education singapore، 2004،P15

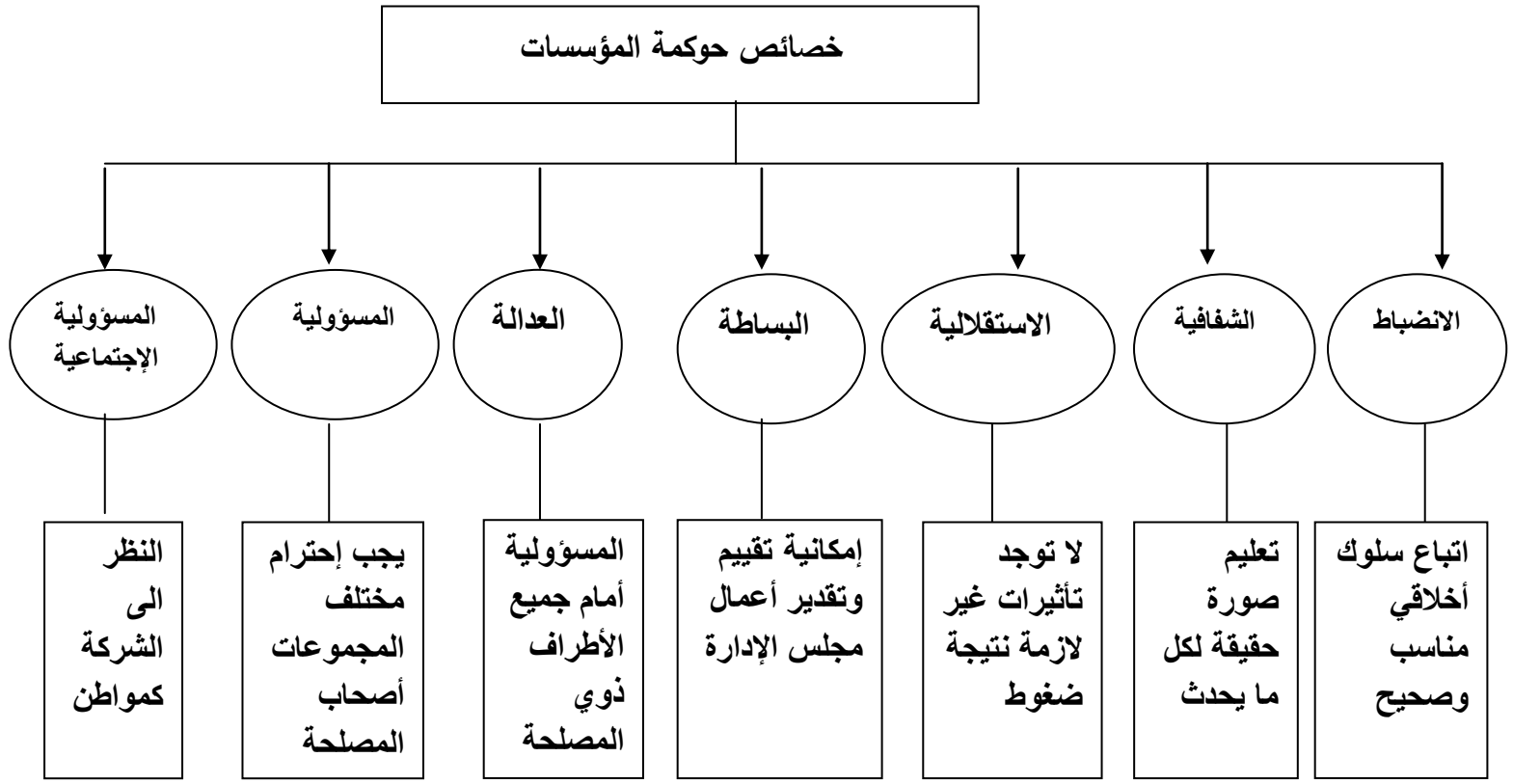
ونستنتج من خلال التعريفات السابقة عناصر اساسية يتضمنها مفهوم حوكمة الشركات :

- ✓ تشمل مجموعة من التعليمات والإجراءات الخاصة .
- ✓ هي عبارة عن اسلوب للممارسة السلطة .
- ✓ هي مجموعة من القواعد والعلاقات القائمة بين ادارة الشركة وحملة الاسهم وأصحاب المصالح من جهة اخرى .
- ✓ هي مجموعة من القواعد التي بموجبيها ادارة المؤسسة والرقابة عليها .

ثالثا : خصائص حوكمة الشركات

ويمكن تلخيص خصائص حوكمة الشركات في الشكل الموالي وهي كالآتي:

الشكل رقم 01 يمثل خصائص حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال حداد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصاريف) ،مصر، الدار الجامعية،2005،ص23.

المطلب الثاني: اهمية والاهداف حوكمة الشركات

الفرع الأول: اهمية حوكمة الشركات.

سنتطرق في هذا المطلب الى اهمية الحوكمة منذ عام 1997 ومع انفجار الازمة المالية الاسيوية، اخذ العالم ينظر نضرة جديدة الى حوكمة الشركات، والأزمة المالية المشار اليها، قد يمكن وصفها بأنها كانت ازمة الثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الاعمال والعلاقات فيما بين منشات الاعمال والحكومة، وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت الي المقدمة اثناء الازمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الاعمال وبين الحكومة، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الاجل، في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الامور واخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية. [1]

وقد تظهر اهمية الحوكمة فيما يلي : [2]

- ✓ محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده او عودته مرة اخرى؛
- ✓ رفع مستوى الاداء للمؤسسة وما يترتب عليه من الدفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي اليها تلك المؤسسات؛
- ✓ تفادي وجود اية اخطاء عمديه او انحراف متعمد كان او غير معتمد ومنع استمراره؛
- ✓ محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمراريتها؛
- ✓ زيادة قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح اسواق جديدة لها؛

[1] طارق عبد العال ، **حوكمة الشركات وتطبيقات على المصاري**، دار الجامعية،،ط1، مصر، 2005، ص23.

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات واعضاء مجالس الادارة والمديرين النقديين**، دار الجامعة، الاسكندرية ،مصر، ص.15.

- ✓ الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات؛
- ✓ توفر قواعد الحوكمة الاطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للمؤسسة ان تحدده وتحدد ايضا كيفية تحقيقها؛
- ✓ جذب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع راس المال المحلي على الاستثمارات في المشروعات الوطنية ؛
- ✓ تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية وتحقيق فاعلية الانفاق وربط الانفاق بالإنتاج ؛
- ✓ تحقيق اعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجين والتأكد من كونهم على اعلى درجة من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الادارة او من المديرين التنفيذيين؛

الفرع الثاني: اهداف حوكمة الشركات

تعد اهداف حوكمة الشركات عديدة ومن اهمها التالي :[1]

- تدعيم عنصر الشفافية في كافة المعاملات وعمليات الشركات واجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو، الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة؛
- تحسين وتطوير الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الادارة على بناء استراتيجية سليمة وضمان اتخاذ قرارات الربح او السيطرة على كفاءة الاداء وهو الامر، الذي تهتم به ن.م.م لكونها تنتج التقارير دقيقة وفي الوقت الملائم بما يساعد متخذي

[1] طارق عبد الله عبد الكريم، **تكلف المراجع الخارجي بوظائف المراجعة الداخلية**، منظور الحوكمة شاملة ذهبية. دار المكتبة الشاملة الذهبية،أردن ،2009، ص76.

القرارات على اخذ القرارات رشيدة، وهو امر اخر تسعى له الحوكمة التي تعد بالتعريف اداة للتسيير الرشيد؛

- تجنب حدوث الازمات حتى في الدول، التي لا توجد لشركتها تعامل نشط في الاسواق المالية؛
- تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخوصصة وضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها ، وبالتالي اتاحة المزيد من فرص العمل وزيادة التنمية الاقتصادية؛
- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والاطراف الاخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس؛

كما يمكن ان تصل الحوكمة لأهدافها اذا ماد عمت ب ن.م.م بما يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات وتحسين وتطوير ادارتها ومساعدة المديرين ومجالس الادارة على بناء استراتيجيات سليمة تضمن سلامة الاداء بصورة عامة كما تضمن مراجعة الاداء التشغيلي المالي والنقدي لهذه المؤسسات .

- وجوب الزامية الرقابة الفعالة وتدعيم المسائلة والمحاسبة مما يدعم عنصر الشفافية في اجراءات المحاسبية والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط وكشف عناصر الفساد في أي مرحلة وحيث تتنوع الاساليب والادوات واليات التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق اهداف تلك الحوكمة وتعتبر المراجعة الداخلية والخارجية من ضمن الاليات التي يعتمد عليها في تحقيق البعد الرقابي للحوكمة؛

المطلب الثالث: الاطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

سنرى في هذا المطلب الاطراف المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات ويجب ملاحظة ان هناك اربعة اطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في تطبيق السليم لهذه قواعد وتتمثل تلك الاطراف فيما يلي : [1]

الفرع الأول: المساهمين

وهم من يقومون بتقديم راس المال للمؤسسة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الارباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل وهم من لهم الحق في اختيار اعضاء مجلس الادارة المناسبين لحماية حقوقهم .

الفرع الثاني: مجلس الادارة

وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الاطراف مثل اصحاب المصالح ، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل اليهم سلطة الادارة اليومية لأعمال المؤسسة بالإضافة الى الرقابة على ادائهم كما يقوم مجلس الادارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على المساهمين .

الفرع الثالث: الادارة

وهي المسؤولة عن الادارة الفعلية للمؤسسة وتقدم التقارير الخاصة بالأداء الى مجلس الادارة وتعتبر ادارة المؤسسة أنها المسؤولة عن تعظيم ارباح المؤسسة وزيادة قيمتها بالإضافة الى مسؤولياتها تجاه الافصاح والشفافية في المعلومات التي نشرها للمساهمين .

[1] محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق ،ص16-17.

الفرع الرابع: اصحاب المصالح

وهم مجموعة من الاطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين ويجب ملاحظة ان هؤلاء الاطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الاحيان فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة المؤسسة على سداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة المؤسسة على الاستمرار.

المبحث الثاني: مبادئ ومحددات ومقومات ومزايا حوكمة الشركات

تعتمد حوكمة على مبادئ متعددة تضمن حقوق المساهمين ومن لهم علاقة بالمؤسسة وعلى عدة محددات داخلية وخارجية منها، ومقومات ومزايا سنحاول من خلال هذا المبحث التفضيل فيه اكثر .

المطلب الاول: مبادئ حوكمة الشركات

تقوم على اساس فلسفة ان المواثيق تكون موجزة ومفهومة وسهلة التطبيق، والهدف هو مساعدة في تحسين الاطار القانوني والمؤسسي والنظامي لتوجبه البورصات والشركات والمستثمرين، فهي ترى حوكمة الشركات على انها مجموعة علاقات لإدارة الشركة ومجلس الدارة والمساهمين وذوي المصلحة، ووضع اهداف ورصد ومتابعة الاداء في المضمون ان هناك انفصال بين الملكية والإدارة .

كما انها تركز على ان اخلاقيات الشركة ومصالح المجتمع يمكن ات تؤثر على نجاحها في الاجل الطويل في جذب المستثمرين وراس المال طويل الاجل من خلال احكام واضحة ومفهومة وتعترف منظمة **(OECD)** بعدم وجود نموذج معزز جيد لحوكمة الشركات، وان المبادئ بطبيعتها التطور والتغيير من خلال الابداع في الشركات، وثمة ستة مبادئ اساسية في هذا الاطار يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

الفرع الأول : حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية

جاءت مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحوكمة المؤسسات لضمان حد ادنى من حقوق المساهمين وأصحاب حقوق الملكية في المؤسسات، وقد تناولت المبادئ حماية حقوق المساهمين تحت مبدأ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص9-10.

الملكية، وهذا المبدأ يضمن ان تكون حقوق حملة الاسهم في ملكية امنة من خلال حصولهم على المعلومات، المشاركة، التصويت، نصيب من الارباح، وهو ما يؤكد حرص المبادئ على ضمان توفير حد ادنى من حقوق المساهمين في تلقي الافصاح التام عن المعلومات وحقوقه في التصويت والمشاركة في قرارات البيع وتعديل الملكيات والأصول عند الاندماج والاستحواذ او اصدار اسهم جديدة وذلك للحفاظ على قيمة الشركة واسهم المساهمة بها.[1]

الفرع الثاني: المعاملة العادلة للمساهمين

تعتبر المساواة في معاملة جميع من اهم ضوابط الحوكمة بما في ذلك حقوق الاقليات وحقوق المساهمين الاجانب ، كما يجب ان يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر وذلك من خلال مراعاة ما يجب

- معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي، وعبر توفير حقوق التصويت المتساوية لهم داخل كل فئة، مع اخضاع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلبا على بعض فئات المساهمين لموافقته ومراعاة حماية حقوق الاقلية من المساهمين من ممارسات الاستغلالية من قبل المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، مع توفر اليات ووسائل تعويضية فعالة .
- خطر الانجاز او التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية، ويمنع التداول بين الداخلين في الشركة والتداول الشخصي الصوري .

[1] احمد علي حضر ،**حوكمة الشركات**، دار الفكر ،طبعة1، 2013،ص110.

- يجب على اعضاء مجلس الادارة والمديرين والإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات او الامور التي لها تأثير على الشركة بأسلوب مباشر او غير مباشر[1]

الفرع الثالث: الافصاح والشفافية

يكفل اطار حوكمة المؤسسات تحقيق الافصاح الدقيق وفي توقيت الملائم بشان كافة المسائل المتعلقة بالمؤسسة ومن بينها:

1- **الافصاح عن المعلومات الاساسية** والتي تتضمن :

- ✓ النتائج المالية ونتائج عمليات المؤسسة .
- ✓ اهداف المؤسسة .
- ✓ الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت .
- ✓ سياسة مكافأة اعضاء مجلس الادارة والتنفيذيين الرئيسيين .

2-**اعداد المعلومات والإفصاح عنها:** طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي والغير المالي .

3- **القيام بمراجعة خارجية مستغلة بواسطة مراجع مستقل كفء مؤهل:** حتى يمكن تقديم تأكيدات موضوعية من جهة خارجية لمجلس الادارة والمساهمين بان القوائم المالية تمثل بصدق المركز وأداء الشركة في كافة النواحي المادية والمهمة.

4-ان يكون المراجعون الخارجيين قابلين للمسائلة والمحاسبة امام المساهمين في ضوء القيام بمهام اعمال المراجعة .[2]

---

[1] ماجد اسماعيل ابو حمام، **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي**، وجودة التقادير المالية دراسة ميدانية على شركات مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009، ص22.

[2] صالح بن براهيم اليقلان، **مدى امكانية حوكمة في الشركات المدرجة في سوق الاسهم السعودي**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم ادارية، جامعة ،الملك سعود مملكة العربية السعودية، 2008، ص43،44.

الفرع الرابع: مسؤوليات مجلس الادارة

يجب ان ينتج اطار حوكمة المؤسسات الخطوط الارشادية والاستراتيجية لتوجيه المؤسسات، كما يجب ان يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الادارة، وان تضمن من قبل الشركة من قبل المساهمين ويجب ان يعمل اعضاء مجلس الادارة على اساس توافر كامل للمعلومات، وكذلك على اساس النوايا الحسنة ،وسلامة القواعد المطبقة كما يجب ان يعمل لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين .

وحينما ينتج عن قرارات مجلس الادارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين فان المجلس ينبغي ان يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ويجب ان يضمن مجلس الادارة التوافق مع القوانين السارية، وان يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة اصحاب المصالح .

ويتعين على مجلس الادارة القيام بمجموعة من الوظائف الاساسية من بينها :[1]

- ✓ مراجعة وتوجيه استراتيجية المؤسسة .
- ✓ اعداد خطط العمل وسياسة المخاطر والموازنة السنوية .
- ✓ اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم .

الفرع الخامس: توافر اطار لحوكمة المؤسسات

يجب ان يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الاسواق وان يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الاشراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون وهناك مجموعة نقاط يجب اخذها

[1] احمد علي حضر، مرجع سابق، ص108.

بعين الاعتبار عند تطوير هيكل حوكمة المؤسسات نذكرها كما يلي: [1]

- ✓ يجب ان يتم تطوير هيكل حوكمة المؤسسة مع الاخذ بعين الاعتبار تأثيرها على الاداء الاقتصادي الكلي، ونزاهة السوق، والحوافز التي تخلفها للمشاركين بالسوق، وترويج لكفاءة السوق؛
- ✓ يجب ان تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الجهات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح المجتمع؛
- ✓ يجب ان تتمتع الهيئات الاشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة ونزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجبتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية؛

الشكل رقم 02: يوضح مبادئ حوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2004



المصدر: مركز أبو ظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة، مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التنفيذية لمركز أبو ظبي للحوكمة، غرفة أبو ظبي،ص16.

[1] قدري عثمان ابراهيم، **اثر الممارسة حوكمة المؤسسة على تنافسية**، الشركة دراسة حالة شركات المساهمة العامة الاردنية ،درجة ماستر ادارة اعمال ،جامعة البرموردار،2009ص19-20.

المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على ان يتم تطبيق الجيد للحوكمة من عدمه يتوقف على مدى توافر مستوى جودة مجموعتين من المحددات هما

الفرع الأول: المحددات الخارجية

تشير الى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على سبيل المثال: [1]

- ✓ القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (قوانين السوق المالي والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس) وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمؤسسات، وكذلك درجة تنافسية اسواق السلع وعناصر الانتاج .
- ✓ كفاءة الاجهزة والهيئات الرقابية في احكام الرقابة على المؤسسات وجود بعض المؤسسات ذات تنظيم الذي تضمن عمل الاسواق بكفاءة ومنها الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف العاملين في السوق (مثل المراجعين المحاسبيين والمحامين والشركات العاملة في سوق الاوراق المالية وغيرها).
- ✓ الاضافة الى وجود مؤسسات خاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة، المراجع والتصنيف الانتمائي والاستشارات المالية اضافة الى وجود جهاز قضائي شفاف وعادل وقادر على تحديد المسؤولية ومحاكمة مرتكبي المخالفات الادارية والمالية وفي الاوقات السريعة والمناسبة وترجع اهمية المحددات الخارجية الى ان وجودها يضمن تنفيذ القوانين التي تضمن حسن ادارة المؤسسات والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص .

[1] صلاح حسن، **تحليل وادارة حوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية**، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011 ص128.

الفرع الثاني :المحددات الداخلية

تتمثل في القواعد والتعليمات والأسس التي تطبق داخل المؤسسة ووضع هياكل ادارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرار وتوزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الادارة والمديرين التنفيذين من اجل تخفيف التعارض بين المصالح هذه الاطراف.

زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق الدور لسوق المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع المعدلات الاستثمار والحفاظ على حقوق الاقلية او صغار المستثمرين.[1]

المطلب الثالث: مقومات ومزايا حوكمة الشركات

سنرى في هذا المطلب مقومات والمزايا التي تقوم عليها حوكمة الشركات اولا مقومات الحوكمة الشركات:

الفرع الأول: مقومات حوكمة الشركات

تتمثل مقومات الحوكمة في الآتي :[2]

- ✓ توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية وهذا من خلال وجود لجان أساسية ومنها لجنة المراجعة تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء

[1] يحياوي الهامل، بوحديد ليلى، **الحوكمة ودورها في تحسبن الادارة المالي للمؤسسات الجزائرية**، مجلة المؤسسات الجزائرية، عدد 5، جامعة باتنة، 2004 ص63.

[2] زينب جوري، **دور نظام المعلومات المحاسبة في دعم حوكمته**، الملتقى الدولي الاول حول الحوكمة المحاسبة للمؤسسة واقع ورهانات وافاق، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم تجارية، جامعة العربي بن مهدي ام البواقي، 2010، ص7

الوحدة الاقتصادية ووضوح السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.

- ✓ فعالية نظام التقارير والقدرة على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات وتعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية.

كذلك فان إطار الحوكمة يقوم على أربعة مقومات أساسية هي: [1]

- ✓ **أولا :الاطار القانوني:** يحدد حقوق ومسؤوليات واختصاصات كل طرف من الاطراف الأساسية بالمؤسسة، وكذا عقوبات انتهاك هذه الحقوق والتقصير في المسؤوليات وتجاوز تلك الاختصاصات، كما يحدد الجهة الحكومية المنوط بها مراقبة تطبيق إجراءات الحوكمة .
- ✓ **ثانيا :الرقابة المالية:** هيئة الاستثمار والبنك المركزي والهيئات غير الحكومية المساندة للمؤسسات دون استهداف الربح كالجمعيات المهنية والعلمية كجمعية المحاسبين والمراجعين، وجمعية إدارة الأعمال والمؤسسات غير الحكومية الهادفة للربح مثل شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة والمحاماة ومؤسسات التصنيف الائتماني والتحليل المالي وشركات الوساطة الأوراق المالية وينبغي أن تقوم جميع هذه المؤسسات بأدوارها بكفاءة وأمانة ونزاهة وشفافية من اجل صالح المؤسسات والاقتصاد القومي .
- ✓ **ثالثا :الإطار التنظيمي:** يتضمن عنصرين هما:[2]
  - ✓ النظام الأساسي للمؤسسة والهيكل التنظيمي لها موضحا عليه أسماء واختصاصات رئيس وأعضاء ولجان مجلس الإدارة وأسماء واختصاصات المديرين التنفيذيين .

[1] صلاح حسن، **البنوك ومنصات الاعمال ،معايير الحوكمة المؤسسات المالية**، دار كتاب الحديث، 2011، ص66.
[2] صلاح حسن، مرجع نفسه، ص67.

- ✓ روح الانضباط كالحرص على المصلحة العامة للمؤسسة وتشجيع جميع العاملين بها على المساهمة الفعالة في تحسين أدائها وتعظيم قيمتها التنافسية وذلك بنشر ثقافة الحوكمة والعمل على تفعيلها.

الفرع الثاني: مزايا حوكمة الشركات

هناك الكثير من المزايا والمنافع لمفهوم حوكمة الشركات نذكر منها ما يلي: [1]

- ✓ تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المؤسسات والدول وزيادة الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرار وضمان وجود هياكل إدارية يمكن من خلالها محاسبة إدارة المؤسسة أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة على المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة وهذا للحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المؤسسة في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.
- ✓ ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المستثمرين وتعظيم القيمة السوقية للأسهم، وتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات في أسواق المال العالمية وخاصة في ظل استحداث أدوات واليات مالية جديدة .
- ✓ وهذا التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه التدفقات النقدية الناجمة عنها إلى الاستخدام الأمثل أي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك وتوفير

[1] عبد الرزاق، حسن الشيخ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات**، المحاسبة وانعكاساتها على سعر الاسهم،،شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية عيدة عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة ،قسم محاسبة والتمويل، 2012، ص15،16.

مصادر التمويل للمؤسسات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو سوق المال خاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات النقدية والرأسمال .

- ✓ حماية المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم عائدهم والقيام بمراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال المؤسسة والحصول على مجلس إداري قوي. [1]
- ✓ انخفاض كلفة رأس المال وما ينتج عنها من ارتفاع في تقييم كفاءة المؤسسات المقترضة الأمر الذي يزيد في جاذبية الاستثمار من قبل المستثمرين ويؤدي إلى النمو والتوظيف ومن خلال هذا تكون المؤسسات قادرة على الحصول على تمويل خارجي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار والنمو والتوظيف
- ✓ تؤدي الحوكمة إلى توزيع أفضل للموارد وإدارة أحسن، وهذا سيؤدي إلى خلق المزيد من الثروات ويعظم ثروات المالكين عن طريق تحسين أداء العمليات وتخفيض مخاطر الأزمات المالية على اعتبار أن هذه المخاطر تنطوي على تكاليف اقتصادية واجتماعية ضخمة، وهذا يؤدي إلى عالقات أفضل بين كافة الأطراف ذات المصلحة حيث انه من شأن ذلك تحسين العالقات الاجتماعية والعملية ومجالات أخرى مثل حماية البيئة والقضاء على البطالة.
- ✓ رفع مستوى الأداء للمؤسسات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك المؤسسات وجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وزيادة قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها.

[1] محمد حميل حيوش، **مدى التزام شركات المساهمة الفلسطينية بقواعد حوكمة شركات رسالة ماجستير**، تخصص محاسبة وتمويل علوم التجارة الجامعة الاسلامية غزة 2007ص15،16.

- ✓ الشفافية والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات وما يترتب على ذلك من زيادة المستثمرين واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات وزيادة فرص العمل لأفراد المجتمع[1]

[1] محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة شركات في معالجته الفساد المالي والاداري ودراسة مغارة** ،الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009،ص31ص32.

خلاصة الفصل

من خلال ما تقدم نستخلص ان الحوكمة ظاهرة عالمية لا يمكن تجاهلها فيجب اعتمادها وتطبيقها في كافة الوحدات الاقتصادية لما تحققه من منافع لكافة الاطراف المعنية بتطبيقها والمجتمع ككل، كما انها تهدف الى اعادة توزيع الصلاحيات في هيكل الادارية بهدف اعتماد الادارة الرشيدة في اتخاذ القرارات .

ونظرا للازمات المالية الكبيرة التي تعرضت لها معظم الدول سارعت الكثير من المنظمات والدول ولاسيما منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الى ايجاد ووضع مبادئ ومعايير يمكن الاستناد اليها من خلال البحث عن وسائل وأدوات الرقابة على نشاط المؤسسات والمنظمات .

كما ان المؤسسات بدأت بالأخذ بدور الحوكمة بالتركيز على مبادئ ومحددات الحوكمة من اجل التنمية وتطوير القيم وأخلاقيات السلوك المهني لجميع العاملين في هذه الادارات وتحقيق هذه الاخيرة فعاليتها من خلال تكريس اخلاقيات العمل داخل المؤسسة على وجه الخصوص الشفافية، الافصاح والمسؤولية والمساءلة والعدالة والأهمية التي تقدمها للمؤسسات الاقتصادية والمساهمين والاقتصاد القومي وكل ما يضمن تطبيق الجيد للحوكمة.

الفصل الثاني

العلاقة النظرية ما بين نظام المعلومات المحاسبي وحوكمة الشركات

تمهيد

تعتبر دراسة نظام المعلومات المحاسبية من الأمور الهامة وذلك من خلال ما حازته المعلومات من موقع متميز في حياتنا المعاصرة وبشكل رئيسي في ظل الأزمات العالمية الحالية فأصبح نظام المعلومات المحاسبية يقوم بدور فعال داخل المؤسسة نظرنا لفعالية وكفاءة التي يتصف بها باعتباره منتج للمعلومة وضمان توصيل معلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة إلى من يحتاجها بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من اجل استخدامها في عملية اتخاذ القرار.

ومن هنا يعتبر نظام المعلومات المحاسبية بمثابة الذاكرة المرنة والواسعة ومن خلال ما سبق سنحاول التفصيل أكثر من خلال دارستنا للفصل الثاني الذي يدور حول الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبي وفق النظام المالي الجديد أنطلق من ماهية نظام المعلومات المحاسبية من خلال التطرق إلى التعريف والمبادئ وكذلك التطرق إلى مفهوم النظام المالي الجديد وقد تم عرض الوظائف الأساسية التي يقوم بها نظم المعلومات المحاسبية وقد تم تحديد مكونات وأهمية والأهداف الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية.

وفي الأخير تم التطرق إلى علاقة الحوكمة بنظام المعلومات المحاسبي من خلال عرض الأبعاد المحاسبية للحوكمة ودعم نظام المعلومات المحاسبية للحوكمة ثم دور الحوكمة في تقييم كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في الجزائر.

المبحث الاول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي احد الموارد الهامة التي يتم اعتمادها لكافة المؤسسات ويعتبر جزء لا يتجزأ من نظام المحاسبة وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث نقدم مفهوم نظام المعلومات ومبادئه وأيضا الى مفهوم نظام المعلومات المحاسبية ومميزاته وكذلك وظائف نظام المحاسبي وفي هذا المبحث نتناول مفهوم نظام المعلومات ومبادئه الاساسية..

المطلب الاول: مفهوم نظام المعلومات

يمثل نظام المعلومات الاصدار المتكامل لتدفق المعلومات من مصادرها المختلفة الى مراكز استخدامها لاتخاذ القرارات، فيتم التصميم نظام المعلومات بطريقة تسمح للمعلومات الناتجة في جزء من التنظيم بالتدقيق الى اجزاء التنظيم التي تحتاج اليها وذلك بالشكل والتوقيت المناسبين، كذلك يضمن نظام المعلومات من مصادرها خارج التنظيم ولكنها ذات تأثير على عملية اتخاذ القرارات بنفس الشرطين، أي تناسب الشكل والتوقيت مع احتياجات متخذ القرار .[1]

الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات:

يمكن تعريف نظام المعلومات فنيا كمجموعة من المكونات المترابطة تهدف الى جمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات لدعم القرار والتحكم في المؤسسة، وبالإضافة الى دعم عملية الصنع القرار التنسيق والسيطرة، فان نظم المعلومات تساعد ايضا الادارة العليا على تحليل المشاكل والمواضيع المعقدة بتوفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرار.

1 عراب وحجازي نظم المعلومات الإدارية، **مدخل تحليلي**، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1998، ص78

ويعرف نظام المعلومات بأنه مجموعة من المكونات المرتبطة بعضها البعض بشكل منتظم من اجل انتاج المعلومات المفيدة وايصال هذه المعلومات الى المستخدمين بالشكل الملائم، والوقت المناسب، من اجل مساعدتهم في اداء الوظائف الموكلة اليهم.[1]

كما يزود صانعي القرار بالمعلومات الضرورية اللازمة لمعرفة وضعية البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة اضافة الى التنبؤ بمستقبل المؤسسة وهذا بالاستغلال الجيد والاستعمال الامثل للمعلومات المتوفرة لديها والشكل الحالي يوضح.

ومن خلال تعاريف السابقة يمكن ان نستخلص اهم الصفات والسمات التي يتميز بها نظام المعلومات وهي:[2]

- ✓ ان نظام المعلومات هو نظام لإنتاج المعلومات التي تستخدم لدعم النشاطات المديرين والعمال الاخرين، انه مجموعة مكونات المتداخلة والإجراءات النمطية التي تعمل معا لتجميع وتشغيل التخزين، توزيع والنشر واسترجاع المعلومات التي تحتاجها المؤسسة بهدف تدعيم اتخاذ القرار، التعاون، التحليل، التصور والرقابة داخل المؤسسة.
- ✓ ان نظام المعلومات هو نظام متكامل يتكون من افراد ومعدات والآلات تضمن تبادل المعلومات داخل المؤسسة ويربط المؤسسة ببنيتها الخارجية ويعمل على ادخال مجموعة من المدخلات التي تمثل البيانات ومعطيات المختلفة يتم معالجتها للحصول على نتائج افضل مقارنة بالمعايير المحددة لقياس الفائدة او المردود.

[1] هاشم احمد عطية، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبي**، جامعة عين الشمس، دار الجامعية، الطبع النشر والتوزيع، 2000، ص32،31 .

[2] الحسين أحمد ،**تحليل السياسات مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية** ،ط1،الشارقة، 1994، ص35 .

الفرع الثاني: عناصر نظام المعلومات système d'information

وتتمثل عناصر هذا النظام في ما يلي: [1]

- **المدخلات input**

هي عبارة عن مفردات والمعطيات التي تضف الاحداث والموجودات التي تدخل نظام.

- **المخرجات output**

وهي تمثل النتائج التي يعمل النظام للوصول اليها، وهي عبارة عن المعلومات التي تفيد مستخدمي النظام .

- **المعالجة processing**

وهي عبارة عن الجانب الفني من النظام والتي تتمثل في مجموعة من العمليات الحسابية والمنطقية ،التي تجري على المدخلات بغرض الوصول الى المخرجات .

- **الرقابة Contrlling**

هي مجموعة من الاجراءات والقواعد التي تهدف الى تحقيق والتأكد من ان النتائج التي تم الوصول اليها تتماشى مع الاهداف والخطط الموضوعة مسبقا.

- **التغذية العكسية Feed back**

تهدف الى توفير اداة ارشادية لأنشطة النظام وتعمل على تقويم نتائج عمل النظام وتصحيح الاهداف اذا كانت هناك عيوب في اهداف النظام ويمكن اظهار مكونات النظام وعلاقتها ببعضها البعض .

[1] خالد رجم، **نظام معلومات مقياس نظام معلومات**، جامعة ورقلة، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، معهد تكنولوجيات،2018، ص12،13 .

المطلب الثاني: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

سنتفرع في هذا المطلب الى فرعين وهما مفهوم نظام معلومات المحاسبي ومميزاته

الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

يدور نظام المعلومات المحاسبية حول عمليات تجميع بيانات من مصادر متفرقة لتكون عناصر مدخلاته، ويقوم بتشغيل وتحليل وتوثيق وتخزين هذه البيانات وما يترتب على تحليلها من المعلومات، ثم يولد منها ما يتلاءم من المعلومات من احتياجات الادارة لأغراض اتخاذ القرارات في صورة مخرجات هادفة .[1]

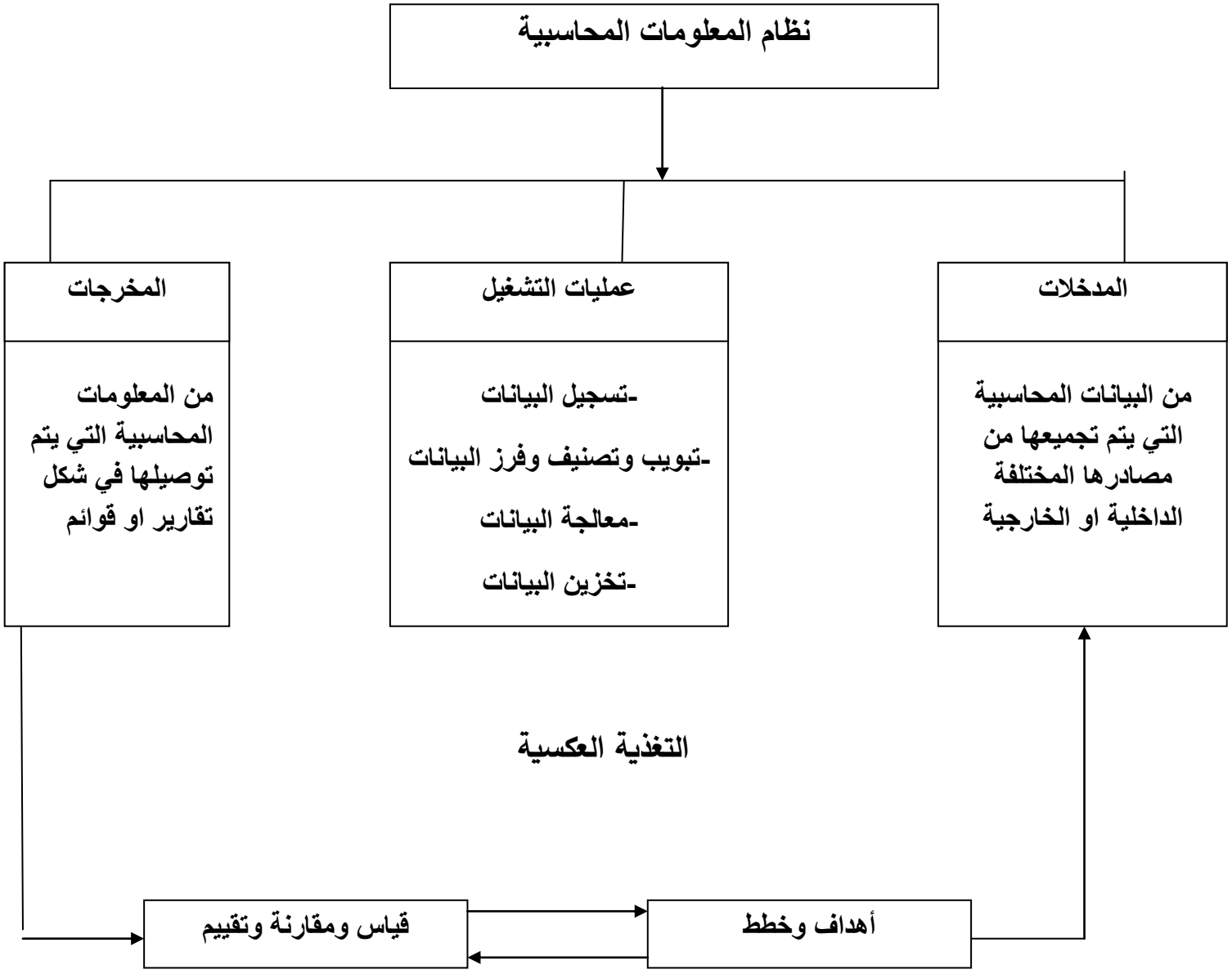
ويساعد هذا المفهوم لنظام المعلومات في ربط الاهداف المتعددة للوظائف المختلفة للمنشاة وتوجيهيها لتحقيق الاهداف العامة لها .

ويعتبر قسم المحاسبة في أي منشاة من الاقسام الخدمية التي تتولى عمليات المعالجة وتحويل البيانات الى معلومات محاسبية مناسبة ونافعة الادارة والآخرين في اتخاذ القرارات، لذلك يطلق اصطلاح نظام المعلومات المحاسبية على مهام التي يتولاها قسم المحاسبة كنظام عام .

ويمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنه مجموعة من الانظمة الفرعية المستخدمة في تجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات الى الادارة الداخلية والأطراف الخارجية .

[1] هاشم أحمد عطية، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبي**، جامعة عين الشمس، دار الجامعية، الطبع النشر والتوزيع، 2000، ص32.

يوضح الشكل03: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية بمراحله مختلفة وجميع العمليات التي يختص بها



المصدر: هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبي، جامعة عين الشمس، دار الجامعية، الطبع النشر والتوزيع، 2000، ص32

ويعرف نظام المعلومات المحاسبي كذلك بأنه نظام يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة حول الاحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل الى الاطراف المختلفة المستفيدة من اجل مساعدتهم في اتخاذ القرار.[1]

الفرع الثاني :خصائص نظام المعلومات المحاسبي

من الصفات الاساسية التي يجب تواجدها في نظام المعلومات المحاسبي : [2]

- ✓ توافق النظام مع البيئة الخارجية .
- ✓ خطوط الايصال بين الانظمة الفرعية .
- ✓ التغذية العكسية.
- ✓ مراعاة العلاقة بين قيمة المعلومات وتكلفة الحصول عليها .
- ✓ مدة استخراج المعلومات.
- ✓ التوجيه السليم للمعلومات ان عملية التوجيه لابد ان تخضع لمجموعة القواعد وهي
- ✓ مناسبة المعلومات لنوعية مستخدميها .
- ✓ مراعاة تقديمها بالقدر الكافي وتوضيح درجة الدقة في اعدادها للمعلومات.

المطلب الثالث :وظائف نظام المعلومات المحاسبي

ان البيانات المتدفقة داخل الاقسام المنظمة او في محيطيها الخارجي تعتبر مادة خام ينبغي استغلالها اذ بواسطة هذه البيانات يتمكن المسير من التحكم في عملية التسيير واتخاذ القرارات الملائمة ومن هنا كانت الحاجة الى نظم المعلومات التي تقوم بمجموعة من الوظائف وفي هذا يقول **راكس روبرت** المعلومات حتى تكون مجمعة، محجوزة، محمولة، ثم موزعة .

[1] عبد الرزاق محمد قاسم ،**نضع معلومات حاسوبية دار جامعية للنشر** ،دمشق ،عمان، ص147

2 Reix robet traitement des Iformation les editions forcher،paris،1980 ،P10

ولهذا تم تحديد وظائف نظام المعلومات كالتالي : [1]

الفرع الأول : جمع البيانات

تتمثل الوظيفة الاولى لنظام المعلومات في جمع البيانات سواء من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية وبصفة عامة هناك مصدرين للحصول على البيانات

أولا : المصادر الداخلية

وهي كل الوثائق المحاسبية والإدارية التي تتوفر على بيانات تصف نشاط المنظمة كأرشيف المنظمة على مستوى كل قسم، ملفات الزبائن، تقارير البائعين التابعين للمنظمة تقارير الاتصالات التجارية.

ثانيا :المصادر الداخلية

ان الحصول على بيانات خارجية يحتاج الى مجهودات وقدرات اكبر من اجل امتلاكها لأنها غير موجودة في المنظمة نفسها ويتم الحصول عليها من خلال المعاملات التي تقوم بها المنظمة مع بيئتها الخارجية سواءا مع الدولة او العملاء او الموردين .

الفرع الثاني :معالجة البيانات

المعالجة هي عملية تساعد على تحويل البيانات المعلومات ، وهذه الاخيرة تمكن من الخدمة استخدامات متعددة .

[1] عبد الله محمود علي سراج ،،**خصائص المعلومات القاعدية للبناء ضروات الانتاج التى تسمح بالاسبقية في اطار استراتجية التنافسية "اطروحة دكتورة** ،غير منشور ، جامعة جزائر، 2004"2005،ص37.

ويمكن الاشارة ايضا الى ان معالجة هي عملية تحويل البيانات من هيئتها الخام المدخلات تحول الى معلومات مخرجات ذات معنى وقيمة، فالمعالجة هي مهمة حيوية وتتم من خلال اجراء عمليات مختلفة بالحساب وبالمقارنة ... الخ.

الحساب من خلال حساب رصيد الزبون عند قيام المنظمة بعملية البيع وذلك بقيام المنظمة بتحويل بيانات البيع مثلا فاتورة البيع من خلال نظام المعلومات الى يومية البيع، والمقارنة تتم من خلال مقارنة رصيدين ، التأكد من الرمز .

الفرع الثالث : تخزين المعلومات

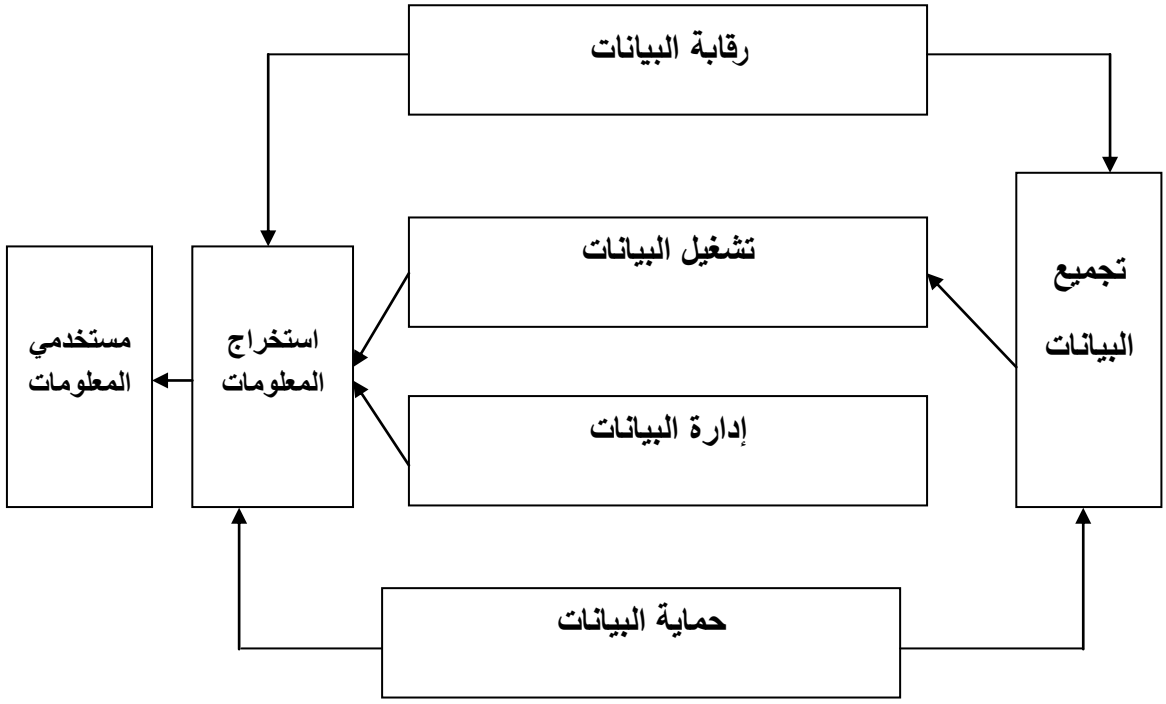
تعتبر عملية تخزين المعلومات ضرورية ومهمة. فالمعلومات اما ان تستخدم بصفة ضرورية من قبل المستفيدين، او تخزين لحين استرجاعها في عملية لاحقة عندما تظهر الحاجة اليها مجددا من الجهات المستفيدة وذلك من خلال استرجاعها وفق اساليب معينة يتم اعدادها عند القيام بتصميم نظام الاسترجاع الملائم .[1]

الفرع الرابع :بث المعلومات واتخاذ القرار

المعلومات المعالجة تصبح جاهزة الاستخدام من قبل المستخدم النهائي هذه العملية أي عملية البث تتم من خلال نموذج الكتابة مثل التقارير المالية ونموذج المباشر مثل شبكة الاتصال الداخلية في المنظمة ما بين الموظفين ويمكن ان نقول ان مرحلة المعالجة لا تكون لها أي قيمة اذا تم تخزينها ولم يتم نشرها في الوقت المناسب والى الشخص المناسب لاتخاذ القرار المناسب اذا فكل الراحل السابقة ليس لها معنى ما لم تتأثر المعلومة لتصل الى متخذ القرار بالمنظمة، على سبيل المثال المؤسسة حققت خسارة في ميزانية الختامية فهذه المعلومة هيا تقرير خرج من نظام معلومات في المؤسسة والذي من خلاله يتم تحديد مسار المؤسسة من خلال بقائها في السوق او خروجها.

1 DAYAN armand ،markting industrie،vuibent،4eme edition،1999،p34.

الشكل رقم 04: يوضح وظائف النظام المعلوماتي



المصدر: العثماني مصطفى ،مرجع سابق ،ص36

المبحث الثاني: أهمية وأهداف نظام المعلومات المحاسبي ومكوناته

ستناول في هذا المبحث إلى اهمية وأهداف نظام المعلومات المحاسبي ومكوناته

المطلب الاول :اهمية نظام المعلومات المحاسبية

نتيجة للتطورات السريع في عالم الحاسبات وظهور الحاسبات الشخصية واستخدامها في كافة المجالات، اصبح من الضروري تشغيل نظام المعلومات المحاسبي من خلال الحاسبات الالية امر عمليا وممكنا حتى بالنسبة للمؤسسات صغيرة الحجم .

يمكن للمحاسب ان يتعامل معها باعتباره مراجع الحسابات ومن ثم فان عليه ان يتفهم طبيعة تلك النظم التي تستند الى الحسابات ،فيقوم بمواجهة تلك النظم بصفة دائمة ومستمرة طوال عمله اليومي في اعداد التقارير اللازمة للوفاء باحتياجات الادارة الى بيانات ومعلومات كذلك فان الكثير من دارسي العلوم المحاسبة يمكن ان يعملوا في مجالات تحليل وتصميم نظم المعلومات فهم يواجهون بصفة مستمرة ودائمة مشاكل تطوير نظم المعلومات فهم يواجهون بصفة مستمرة ودائمة مشاكل تطوير نظم المعلومات وتحديثها لمواكبة التطورات النقدية الحديثة .[1]

فهم كيف يعمل نظام المحاسبي لمعرفة كيف تجمع البيانات عن انشطة المؤسسة وطريقة تحويل هذه البيانات الى معلومات يمكن للإدارة استخدامها في تسيير المؤسسة والتأكد من ان هذه المعلومات [2]

[1] سيد عبد المقصود ديبان واخوانه، **مدخل الي النظم المعلومات المحاسبة دار الجامعية** ،جديد النشر، شارع الازاربطة الاسكندرية ، 2006ص29.

[2] زينب جوري سابق ذكره،5.

المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

سنتطرق الى مكونات النظام المحاسبي بدرجة من التفصيل على النحو التالي : [1]

الفرع الأول :المدخلات in put تتمثل في القوة الدافعة والوقود اللازم لتشغيل ويحددها الهدف النهائي للنظام وقد تكون مواد اولية، عمالة، راس المال، معلومات، او أي شيء يحصل عليه النظام من البيئة المحيطة .[2]

الفرع الثاني :عمليات التشغيل وهي تمثل الجانب الفني في نظام المعلومات المحاسبي وكما سبق القول بان عمليات التشغيل في هذا نظام تختلف عن مثيلتها في أي نظام اخر من حيث طبيعة العمليات التي ينبغي اجراءها على البيانات لتحويلها الى معلومات .[3]

اما في نظام المعلومات المحاسبي نجد ان العمليات التي تجري على البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية للوحدة لتحويلها الى معلومات مفيدة لمتخذي القرارات تتمثل في التحليل التبويب والتجميع التلخيص ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أولا :تحليل الاحداث الاقتصادية للوحدة يقصد بذلك ان يقوم المحاسب بتحليل أي عملية قابلة للتسجيل في دفاتر الوحدة الى الطرفين الاول يطلق عليه الطرف المدين والأخر يطلق عليه الطرف الدائن كتعبير عن التغيير في الاصول والمصروفات والخصوم والإيرادات .

---

[1] محمد عباس بدوي عبد الله عظيم صلال، **مدخل في المحاسبة المالية كنظام المعلومات**، دار الجامعة جديد لنشر الاربطة، الاسكندرية، مصر، ص16 .

[2] كمال الدين المهراوي ،**مدخل معاصر في نظم المعلومات محاسبة كلية تجارة** ،جامعة الاسكندرية ،طبعة الثانية، 2003، الدار جامعية ص5.

[3] محمد عباس يدوي ،عبد العظيم هلال ،مرجع سابق ،ص16.

ثانيا: تسجيل الاحداث الاقتصادية للوحدة بعد قيام المحاسب بتحليل عملية الى طرفيها المدين والدائن يتم تسجيلها في دفتر اليومية العامة **ويطلق عليه دفتر القد الاولي** ويتم التسجيل في دفتر يوميا وأول بأول ووفقا لنظام يسمى نظام القيد المزدوج حيث لابد ان يكون الطرف المدين لقيد اليومية مساوي تماما للطرف الدائن لهذا القيد .[1]

ثالثا :تبويب وتجميع الاحداث الاقتصادية وهذا الجزء من نظام المعلومات المحاسبي يقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع او عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة او التسجيل .[2]

ويقصد بذلك ان يقوم المحاسب بعد التحليل وتسجيل الاحداث الاقتصادية للوحدة بعملية التبويب والتجميع للأحداث التي تشترك مع بعضها البعض في التأثير على احد موارد واستخدامات الوحدة الاقتصادية .

رابعا :تلخيص الاحداث الاقتصادية للوحدة يقصد بذلك ان المحاسب بعملية ترصيد الحسابات في دفتر الاستاذ وتحديد رصيد كل حساب ثم يقوم بإعداد ما يسمى بميزان المراجعة والذي يعتبر بمثابة كشف بأرصدة مدينة والدائنة في نهاية الفترة تمهيدا لإعداد القوائم المالية للوحدة التي تحتوي على المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات.

الفرع الثالث :المخرجات output يعتبر نظام المعلومات المحاسبية ضروريا جدا حيث يوجد العديد من المجموعات المهتمة بما تزاوله الوحدة الاقتصادية من انشطة مثل الادارة المساهمون، الدائنون العملاء والعاملين والمجتمع المحلي هذا

[1] محمد عباس يدوي مرجع سابق ص18/16.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي سمير كامل محمد قاسم نظم المعلومات المحاسبة كلية التجارة جامعة بيروت 2003 ص61 .

بالإضافة الى نظام المعلومات المحاسبي يلعب دورا اساسيا في عمليات التخطيط والرقابة على الانشطة التي تمارس الوحدة الاقتصادية .[1]

وهي تمثل المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي فاذا كانت البيانات هي المادة الخام لنظام المعلومات هي بمثابة المنتج النهائي لهذا النظام.[2]

ويتم توصيل هذه المعلومات لمتخذي القرارات من خلال ما يسمى بالقوائم المالية التي غالبا ما تتكون من ثلاث قوائم وهي وقائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية .

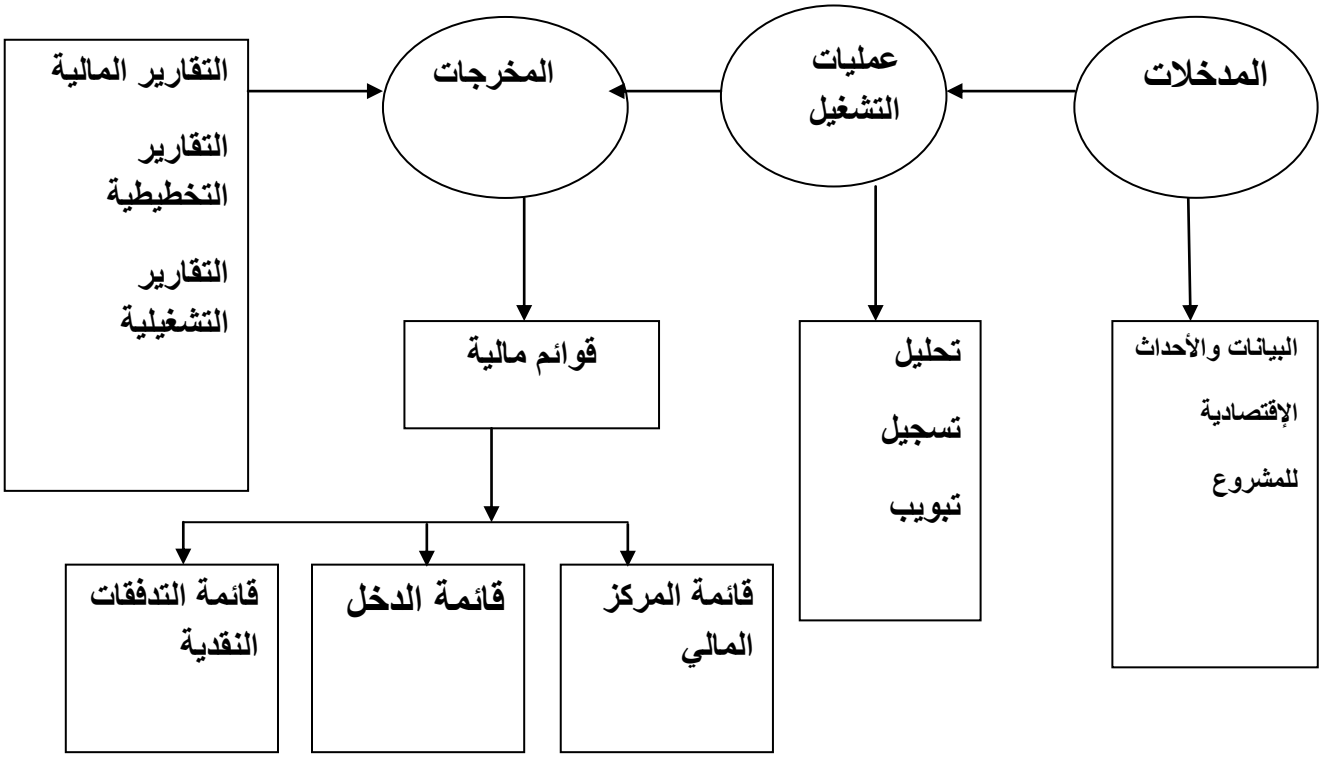
حيث توضح القائمة الاولى ما للوحدة الاقتصادية وما عليها في تاريخ نهاية الفترة اما القائمة الاخيرة فتوضح التدفقات النقدية الواردة والصادرة من الوحدة الاقتصادية وبالتالي التغيير في الرصيد .

وتلخيصا لما سبق من معلومات حول مكونات معلومات المحاسبية سوف نوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1] احمد راجب عبد العال ،**واخرون دراسات من الانظمة والمشكلات المحاسبة**، دار جامعية ،2002، ص10،11.

[2] محمد عباس يدوي، مرجع سابق19 .

الشكل05: يتضمن مكونات نظام المعلومات المحاسبية



المصدر: من إعداد الطلب بالاعتماد مرجع محمد عباس بدوي وعبد الله عبد العظيم هلال، مدخل في المحاسبة المالية كنظم المعلومات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،ص16.

المطلب الثالث: اهداف نظام المعلومات المحاسبي

يدور جوهر الاهداف التي يسعى الى تحقيقها نظام المعلومات المحاسبي حول توفير معلومات تفيد مستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية، ولعل اهم هذه الاهداف ما يلي:

- ✓ توفير معلومات تفيد في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة، وكذلك استغلال هذه الموارد .

- ✓ توفير معلومات تفيد في توجيه الموارد البشرية ولموارد المالية في صورة فعالة والرقابة على كفاءة استخدامها في مجلات مختلفة.
- ✓ توفير معلومات تساعد الادارة في اداء مهاما باعتبارها وكيلا لملاك الموارد المتاحة والتقرير عنها لمن يهمه الامر .
- ✓ توفير معلومات تفيد في مجال تسيير الوظائف الاجتماعية والرقابة على اوجه النشاط الاقتصادي .

يتمثل الهدف العام لنظام المعلومات المحاسبي في تسجيل البيانات وتشغيلها وعرضها في شكل تقارير وقوائم مالية للأطراف الخارجية ولتحقيق الثقة بالتقارير المحاسبية يجب تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها .

ومن الاهداف العامة لنظام المحاسبي كذلك ، تحقيق الحماية لأصول المؤسسة وذلك عن طريق انشاء نظام فعال للرقابة الداخلية كما هوا مبين في الجدول التالي :

جدول01 الاهداف التفصيلية لنظام المعلومات المحاسبي[1]

1- تشغيل البيانات
- تسجيل العمليات طبقا للمستندات الملائمة .
- تسجيل العمليات بواسطة الافراد المختصين .
- تسجيل العمليات في اوقات دورية محددة .
- تسجيل المستندات التبريرية الملائمة لتسهيل عملية المراجعة .
2- توصيل المعلومات

[1]كمال الدين الدهراوي نظم معلومات المحاسبة الدار الجامعية 1988 ص313ص323

-توصيل المعلومات للأطراف المهتمة بها .
-توصيل المعلومات في الوقت المناسب .
3- تحقيق الثقة بالبيانات
- التحقق من ان كل العمليات تم تسجيلها .
- التحقق من تسجيل العمليات في فترات دورية .
- الترحيل على فترات دورية .
- التأكد من صحة الارصدة .
4- تحقيق الحماية لأصول
- تحقيق المحاسبة عن الاصول عند نقاط الانتقال والحيازة لها .
- فصل مهمتي مسك الدفاتر وحيازة الاصول .

المصدر: كمال الدين الدهراوي نظم معلومات المحاسبة الدار الجامعية 1988 ص313ص323

المبحث الثالث: المعلومات المحاسبية وعلاقة الحوكمة بنظام المعلومات المحاسبي

ترتبط الحوكمة ارتباطا وثيقا بنظام المعلومات المحاسبي فهو الذي يسهل عملية الرقابة على مختلف الجهات المسؤولة من خلال توفيره للمعلومات .

المطلب الأول: خصائص جودة المعلومات المحاسبية ومستخدموها

الفرع الاول : خصائص جودة المعلومات المحاسبي

هناك جملة من الخصائص يجب ان تتمتع بها المعلومات المحاسبية ،وتتفرع الى خصائص اساسية وخصائص ثانوية .[11]

1- الخصائص الاساسية :تتمثل في الخاصيتين .

- **الملائمة** :" يقصد بها وجود ارتباط بين المعلومات والقرارات محل الدراسة "، فالمعلومات الملائمة هي القادرة على إحداث تأثير على متخذ القرار وبالتالي على القرار نفسه ، كما تساعد المعلومات الملائمة مستخدمين القوائم المالية على تغيير درجة التأكد بالنسبة لقرار محل الدراسة ، بمعنى التأثير على تكوين توقعات على النتائج التي سوف تحدث في المستقبل استنادا الى الاحداث الماضية والحاضرة، وهناك ثلاث شروط يجب توفيرها لتحقيق خاصية الملائمة وهي :التوقيت المناسب ، قدرة التنبؤ ، والتغذية العكسية.
- **الاعتمادية او الموثوقية** :وتتعلق بمدى امكانية خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية لكي يعتمد عليها في اتخاذ قرارته والتي يجب ان تتمتع بالصفات الاتية :

[1] عيادي عبد القادر، **دور محددات حوكمة الشركات في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الاقتصادية الجديدة، العدد 08 ،جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف ،ماي 2013 ،ص159 – 160 .

- صدق التعبير بحيث تكون المعلومات المحاسيبة معبرة عن الاحداث الخاصة بها بصورة سليمة وامينة وخالية من أي تلاعب ، أي تطابق الطبيعة العلمية مع الارقام المعلومات المقدمة عنها .
- الحياد وعدم التحيز لفئة معينة من المستخدمين أي لا تغلب مصالح فئة عن مصالح فئة اخرى .
- قابلية التحقيق او الموضوعية، أي القدرة على الوصول الى نفس النتائج من قبل اكثر من شخص، اذا ما تم استخدام نفس طرق والاساليب التي استخدمت في قياس المعلومة .

وحتى تتحقق المعلومة المحاسبية خاصيتي الملائمة والموثوقية يضع مجلس (IASB) اربعة قيود وهي :[1]

- **ألوقتية** يجب ان تقدم المعلومات في الوقت المناسب لان أي تأخير يؤثر على خاصية الملائمة .
- **الموائمة بين التكلفة/العائد:** حيث يجب المقارنة بين تكلفة الانتاج المعلومة والعوائد المنتظر منها ، ولابد من ان تكون العوائد المتوقعة من المعلومات اكبر من مصاريف المنفقة لإنتاجها .
- **الموازنة بين الخصائص النوعية:** قد تلجا المؤسسة الى زيادة كمية المعلومات لإقناع مستخدم القوائم المالية على سبيل المثال، وهذا العمل يمكن ان يؤدي اضعاف خصائص المعلومات الواردة .
- **العرض الصادق:** أي ان المعلومات يجب ان تقدم صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة ونتيجتها في نهاية الدورة .

[1] عيادي عبد القادر ، نفس المرجع ص 160

2- الخصائص الثانوية :وتتمثل في الخصائص الاتية :[1]

- **القابلية:** للفهم وتعني حسبه ان المعلومات التي توفرها القوائم المالية تكون مفهومة من طرف مستعمليها
- **قابلية للمقارنة** : يجب ان تكون معلومة المحاسبية صالحة لاجراء المقارنات بين الفترة المالية واخرى من نفس المؤسسة او مؤسسة اخرى ضمن نفس النشاط.
- **الثبات والاتساق** :أي استخدام نفس الطريقة او الاسلوب في معالجة العمليات وعند اعداد القوائم المالية خلال الفترة الحالية والمحاسبية السابقة وذلك لكي نتمكن من المقارنة أي تحقيق الخاصية السابقة .

الفرع الثاني: مستخدموها

سنلخص مستخدمون المعلومات المحاسبيى في الجدول التالي :[2]

الجدول 02: مستخدمون المعلومات المحاسبية

المستخدم التقرير المالية	القرارات المتحمل اتخاذه
المستثمرون الحاليين والمرتقبون	القرارات الاستثمارية
المقرضون الحاليين والمرتقبون	قرارات الاقراض
الضرائب	مراقبة المكلفين بالضرائب
الموردون	رسم سياسات الائتمان التجاري
المنافسون	تقييم القدرات التنافسية للوحدة لرسم الاستراتجية

[1] عيادي عبدالقادر مرجع سابق ص 161 .

[2] مصطفى عقاري ، حكيمة بوسلمة ،**االثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية** ،مجلة العلوم الاقتصلدية والتسيير والعلوم التجارية ،العدد 09،جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2013،ص 47 .

النقابات العمالية	فهم وتقييم سياسات التعويضات المنهجية
الجهات المنظمة لممارسة المحاسبة	تقييم مدى التزام بتنفيذ وتطبيق الارشادات والتشريعات
المراجعون	تقييم مدى تطبيق القواعد والقوانين المحاسبية المعتمدة
الاكاديميون	القيام بأبحاث ودراسات
الصحافة	كتابة مقالات صحافية لإعلام الجمهور
اخرون لهم اهتمام بشؤون الوحدة	تقييم جوانب خاصة ذات صلة بالاهتمام المعيين

المصدر: عقاري مصطفى (2002) تقارير المالية لمن؟ مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة ،العدد07 ،ص 25 –38 .

المطلب الثاني: الأبعاد المحاسبية للحوكمة.

تحظى الابعاد المحاسبية باهتمام كبير وتشغل حيز الاوسع من الاجراءات والاساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة وهي على عدة مراحل اولها مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة احدهما الرقابة القبلية وال رقابة البعدية للعمل المحاسبي ، لتليها فيما بعد مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية لالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم ومتابعة الاداء وادارة الارباح، واخيرا بعد مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل ادوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه في اضفاء الثقة والمصداقية بالمعلومات المحاسبية المفصح عنها، فالمعرفة المحاسبية تعد من اساسيات الحوكمة التي تتركز على الرقابة والافصاح المحاسبي الذي يعتمد على المعلومات المحاسبية وادارة المخاطر وتأثير ذلك على نشاط وعلى العنصر الربح فيها،[1] وقد ازدادت اهمية الحوكمة مع زيادة حالات الفشل وانهيارات المالية والازمات الاقتصادية

[1] مداح عبد الباسط، **دور حوكمة نظام المعلومات المحاسبي في مكافحة الفساد**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 02، المجلد 06، جامعة الجزائر3 (الجزائر)،ديسمبر 2021، ص 132.

لذا فالاهتمام بها خصوصا يرتبط به الاهتمام وتطوير وتحقيق الافصاح والشفافية والانضباط في كافة المعلومات المالية والمحاسبية .

فنظام المعلومات هو من يقوم بتوفير المعلومات اللازمة لأطراف متعددة داخل وخارج المؤسسة بما يساعد كل طرف على الاستفادة من هذه المعلومات، كما يساعد على احكام الرقابة على تصرفات وقرارات مجلس الادارة، وبالتالي تطبيق الحوكمة التي تسعى بدورها لتحقيق نفس الاهداف .[1]

[1] مداح عبد الباسط، **نفس المرجع السابق**.

الفصل الثالث

د راسة حالة لمجموعة من المحاسبين دولاية المدية

تمهيد :

من اجل الوصول الى دراسة شاملة وواضحة اردنا ان ندعم دراستنا بجانب تطبيقي، حيث تم في هذا الفصل دراسة دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي، اعتمدنا على اسلوب التحري المباشر لاختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بالموضوع عن التقرب المباشر من المهنيين وللقيام بهذه العملية قمنا بإجراء الدراسة في ولاية المدية لمجموعة من المحاسبين وذلك من خلال استبانة وهذا ما سوف نتطرق له من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: واقع حوكمة الشركات في الجزائر.

سوف نتطرق في هذا المبحث الى واقع الحوكمة في الجزائر من خلال جهود الحكومة الجزائرية في حوكمة الشركات .

المطلب الأول: جهود الحكومة الجزائرية من أجل تفعيل آليات حوكمة الشركات.

تمثلت جهود الجزائر من أجل تفعيل حوكمة الشركات فيما يلي:

1-**إصدار ميثاق حوكمة الشركات:** رفعت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية مبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيء تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشرة ولقيادة هذه العملية قام أصحاب للمصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالي الحوكمة المؤسسات (GCG) وشركة التمويل الدولية (IFC) لوضع إطار حوكمة المؤسسات الجزائرية، كما أنه عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009، أعلنت كل من جمعية كبير (CARE) واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة المؤسسات الجزائرية، وقد تم إعداد الدليل بمساعدة كل من المنتدى العالمي الحوكمة المؤسسات وشركة التمويل الدولية، ويتضمن الميثاق جزأين وملاحق كما يلي: [1]

- يوضح الجزء الأول الواقع الذي أتى إلى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات ضروريا في الجزائر، كما أنه يربط الصلات مع إشكاليات الشركة، لاسيما الشركة الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

[1] علي عبد الصمد عمر، إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر–دراسة مقارنة مع مصر، مجلة الباحث،2013، ص41.

- ويتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي يبنى عليها الحكم الراشد للمؤسسات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للشركة (الجمعية العامة مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى علاقات الشركة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك والمؤسسات المالية الممونون... إلخ، بالإضافة إلى توعية نشر المعلومات وأساليب نقل الملكية.

- ويختتم هذا الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن للمؤسسات اللجوء إليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق كقائمة مرجعية لممارسة التقييم الذاتي الإدارة المؤسسات رؤية متعددة الأوجه –بانورامية– للمؤسسات الجزائرية الخاضعة للقانون التجاري وتضارب المصالح في الشركة..الخ.

وجاء ميثاق الحكم الراشد بصفة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لدورها في الاقتصاد الوطني، إذ جاء هذا الميثاق المعالجة جملة من المشاكل الخاصة بالحوكمة التي تعاني منها هذه الشركات ويمكن ذكرها فيما يلي.[1]

- تضع الثقة بين الشركات والمؤسسات المصرفية الموردة لرأس المال للشركة.

- الطابع العائلي للشركات وأثر ذلك عند الإقدام على فتح رأس مال الشركات أمام المستثمرين الخارجيين.

- تضارب المصالح بين المساهمين والإخلال بالواجبات والحقوق الخاصة بالمهام، مما يستوجب تنظيم هذه العلاقة لاسيما بين المساهمين والمسيّرين إضافة إلى العمل على حماية حقوق الأقلية من المساهمين.

1منتدى رؤساء المؤسسات، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، الجزائر، 2009. ص25.

- مشكل تركز السلطات مما يستدعي توضيح المسؤوليات داخل الفريق التنفيذي بوضع تنظيم هيكلي لضبط الصلاحيات المؤسسات، والتقسيم الدقيق للوظائف.
- العلاقة العدائية؛ إذا أمكن القول بين الشركات والمصالح الجبائية، حيث ينظر كل طرف إلى الآخر نظرة العدو مما يؤدي إلى بروز انعدام النزاهة والشفافية بين الطرفين.

وعليه، يمكن القول أنّ الشركات الجزائرية تعاني في أغلبها نفس المشاكل في بيئة أعمال محلية جد معقدة، وعليها بإعادة تقييم علاقاتها الداخلية الخارجية مع الأطراف ذات العلاقة استنادًا إلى المبادئ التي توفّرها حوكمة الشركات من أجل تجاوز هذه المشاكل التي تعاني منها معظم والمتمثلة والمتمحور في مجملها حول مشكل الثقة المتبادلة مع أصحاب المصالح. [1]

2-تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

إنّ تنظيم الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والمهام المنوطة بها محدّدة بالمرسوم الرئاسي رقم 06 – 413 الصادر في 22 نوفمبر 2006، المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم -6412 الصادر في 07 فبراير 2012. يمكن الاطلاع على هذين النصين في ركن نصوص مرجعية الهيئة سلطة إدارية مستقلة، تتشكل من مجلس اليقظة والتقييم وهياكل إدارية.

يتكون مجلس اليقظة والتقييم من رئيس وست (6) أعضاء يتم تعيينهم بمرسوم رئاسي لمدة خمس (05) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وتنهى مهامهم حسب الأشكال نفسها.

[1] خلوفي سفيان، كمال شريط، مريم زغلامي، **تقييم حوكمة الشركات في اطار ميثاق الحكم الراشد**، مجلة تنظيم العمل، العدد 04 ، المجلد 10 ،2021،ص63.

تتكون الهيئة من أمانة عامة وثلاثة (3) أقسام:

- ✓ قسم مكلف بالوثائق والتحاليل والتحسيس.
- ✓ قسم مكلف بمعالجة التصريحات بالممتلكات.
- ✓ قسم مكلف بالتنسيق والتعاون الدولي.

إن الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته لا تعمل ضمن فضاء مغلق بل تمارس مهامها بالتنسيق والتعاون مع الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية العاملة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، كما تقدم الهيئة كل ما تراه مناسبا من توصيات وآراء وتقارير ودراسات إلى الجهات المعنية طبقا للإجراءات التشريعية والتنظيمية المعمول بها (المادة 20) وتتكون الموارد المالية للهيئة حصريا من مساهمة الدولة. [1]

3-**إطلاق مركز حوكمة الجزائر**: بناءًا على قوة الدفع التي خلقها دليل حوكمة الشركات، قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية بإطلاق مركز حوكمة الجزائر في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، تأسس مركز حوكمة الجزائر ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل، واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ورفع يريب حوكمة الشركات، ويعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد، وتحسين قيم الحوكمة الدّيمقراطية، بما فيها الشفافية والمساءلة والمسؤولية.

4-**تبني برنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة في الجزائر**: تبنى الاتحاد الأوروبي برنامجا بمبلغ 10 ملايين يورو لدعم الحوكمة في الجزائر في إطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل (الربيع) ويرمي البرنامج الجديد إلى تعزيز مؤسسات الحكم في المجالين الاقتصادي السياسي، كما يهدف أيضًا إلى تعزيز سيادة القانون

1خلفوفي شريط ، نفس المرجع السابق ،ص 64

بما في ذلك الوصول مكافحة الفساد، وتشجيع مشاركة جميع المواطنين في التنمية وتحسين متابعة إدارة المالية العامة ويقوم الحكم الراشد للشركة على أربع مبادئ أساسية وفق إلى العدالة وتعزيز ميثاق الحكم الراشد في الجزائر: [1]

- **الإنصاف:** يجب أن توزع الحقوق والواجبات الخاصة بالأطراف الشريكة وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بهم.
- **المساءلة:** أن تكون مسؤولية كل طرف محدّدة على حدا بواسطة أهداف محددة.
- **المحاسبة:** أن يكون كل طرف شريك محاسبًا أمام طرف آخر عن الشيء الذي هو مسئول عنه.
- **الشفافية:** يجب أن تكون الحقوق والواجبات وكذا الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك واضحة وصريحة للجميع.

المطلب الثاني: الآليات الأخرى التي يجب أن يتم تفعيلها من أجل تفعيل آليات حوكمة الشركات في الجزائر

تعتبر حوكمة الشركات من أهم المواضيع التي تستقطب اهتمام الدولة الجزائرية في الوضع الراهن ويرجع ذلك إلى حاجة مؤسساتها لدعم القرارات التنافسية المحلية للظفر بسوق مفتوح ومتطور، وبصفة عامة يمكن تحديد الآليات التي يتم تفعيلها لدعم تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر في: [2]

[1] الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته الجزائرية. 2016/20/10 تاريخ الاسترداد 2019/09/12 عامة نظرة: http://www.onplc.org.dz/index.php/ar/ 20 /2023/05 على 17:26

[2] حسُين يرقي، وعلي عبد الصمد عمى. **واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها**. الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة2013.ص122.

1- الإطار التشريعي للحوكمة حتى يكون للضوابط الداخلية لحوكمة المؤسسات أثر ملموسة كما أشرنا سابقا على اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها لابد من توفّر مجموعة من التشريعات التي نوردها فيما يلي .

حقوق الملكية والعلاقات السليمة مع أصحاب المصالح: وتتمثل فيما يلي:

- **حقوق الملكية:** إن أحد التشريعات الأساسية والأكثر أهمية لإنشاء اقتصاد ديمقراطي قائم على أساس السوق ولوضع إجراءات عمل حوكمة المؤسسات هو نظام حقوق الملكية، الذي ينشئ حقوق الملكية الخاصة، ويضع معايير بسيطة وواضحة تحدّد على وجه الدقة من يملك ماذا، وكيف يمكن تجميع أو تباد لهذه الحقوق عن طريق العمليات التجارية مثلا ومعايير لتسجيل المعلومات مثل: الملاك القانونيين للعقار وما إذا كان العقار مستخدمًا لضمان قرض... إلخ، بطريقة مرتبة زمنيا وذات تكلفة معقولة أي قاعدة بيانات متكاملة، ويمكن وصول الجمهور إليها، كما أنه. الأمور الأساسية أن تعمل هذه التشريعات على حماية الموردين والدائنين، وأصحاب الأعمال وغيرهم.[1]

- **العلاقات السليمة مع أصحاب المصالح:** يمكن لأعضاء القطاع الخاص مثل اتحاديات العمال والغرف التجارية يؤدوا دورا هاما في تشجيع حوكمة المؤسسات كما هو الحال في كثير من الدول المتقدمة وذلك عن طريق وضع دساتير محلية للسلوك والممارسات الأخلاقية للأعمال تقوم على أساس العدالة والوضوح الشفافية وقابلية المحاسبة عن المسئولية ومحاربة الفساد الاقتصادي، وقد عمل مركز المشروعات الدولية الخاصة ومازال يعمل مع عديد منظمات القطاع الخاص حول العالم لوضع وتنفيذ مجموعات من أفضل الممارسات المحلية للأعمال.

[1] شريد ، مخلوفي، مرج سابق ذكره ، ص65.

وسيتطلب الأمر من الجماعات المحلية أن تقوم باستثمار ذلك في نشر وزيادة الوعي في دوائر القطاعين العام والخاص وأجهزة الإعلام بفوائد ومزايا حوكمة المؤسسات والإطار المؤسسي اللازم لها، ويعتمد النجاح في إتباع ممارسات حوكمة المؤسسات في الجزائر على مدى اتساع نطاق قبولها في مجتمع الأعمال، وهذا يتطلب إحداث تحوّل ثقافي والمساندة هذه العملية سيقوم مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) بدعم أصحاب المصالح في القطاع العام والخاص مثل دائرة العمل والتفكير الخاصة بالمشروعات

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية للاستبيان

المطلب الاول: مجالات الدراسة

تتمثل مجالات الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة بـ: **مجموع محاسبين لولاية المدية,**
- **الحدود البشرية: محاسبين معتمدين .**
- **الحدود الزمنية:** أجريت هذه الدراسة خلال شهر مارس الى غاية جوان 2023
- **مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع دراسة من المحاسبين العاملين في مكان مقاعد المحاسبة لولاية المدية ولصعوبة تحديد العاملين في كل مكان فإننا اخترنا عينة عشوائية تتكون من 30 محاسب

أدوات الدراسة: تم إعداد استبانة صممت خصيصاً لغرض جمع البيانات، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة، وتم تحليل نتائج هذا الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss، وقد تم إعداد الاستبانة على النحو الآتي:

- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
- تعديل الإستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- توزيع الإستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ولقد تم تقسيم الإستبانة إلى جزأين كما يأتي:

الجزء الأول: يتكون من البيانات العامة لعينة الدراسة: العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة.

الجزء الثاني: قسم على محورين:

المحور الأول: واقع حوكمة الشركات.

المحور الثاني: دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس متغيرات الدراسة، حيث تم إعطاء درجات مقياس للدراسة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم03 : درجات مقياس ليكرت الخماسي.

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين.

وانطلاقاً من هذه الدرجات ولتحديد الحدود الاتجاهات لكل فئة من فئات ليكرت الخماسي تم حساب طول المدى (4=1−5)، ثم قسمة طول المدى على عدد الفئات (8،4/5=0)، بعد ذلك إضافة العدد 8،0 إلى كل فئة تدريجيا ابتداءا من الفئة الأولى والنتائج كالآتي:

تقدير الاتجاهات وفقا لمقياس ليكرت الخماسي:

الجدول رقم (2-3): تقدير الاتجاهات

المتوسط	الاتجاه العام
[1.79 – 1.00]	غير موافق بشدة
[2.59 – 1.80]	غيرموافق
[3.39 – 2.60]	محايد
[4.19 – 3.40]	موافق
[5.00 – 4.20]	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبتين

الأساليب الإحصائية المستخدمة: لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج Spss، وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

- ✓ قياس معامل ثبات الاستبيان ألفا كرونباخ.
- ✓ التكرارات والنسب المئوية.
- ✓ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- ✓ معامل الارتباط الخطي لسبيرمان Spearman.
- ✓ معامل الارتباط الخطي لبيرسون Pearson.
- ✓ الانحدار الخطي البسيط.

المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان

لاختبار مدى صدق وثبات الاستبيان وللتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على أسئلة الاستبيان لكل محور على حدا فقد تم استخدام معامل آلفا كرونباخ لتحقق من ذلك.

وكانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (4) : نتائج معامل ألفا كرونباخ لأداة الاستبيان.

رقم المحور	عنوان المحور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
1	واقع حوكمة الشركات	**7**	**0.457**
2	دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي	**5**	**0.367**
	جميع محاور الاستبيان	**12**	**0.465**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح لنا من خلال الجدول أن معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الأول: واقع حوكمة الشركات والثاني: دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي كانت قيمته أقل من 60،0%، فيما بلغت قيمة معامل الثبات الإجمالي 0.465 وهي قيمة أقل 60،0%، وهذا يدل على أن أداة الاستبيان لا تتمتع بالثبات وصادقة لما وضعت لأجله.

أولا: الاتساق الداخلي للمحاور

وذلك بالاعتماد على معامل الارتباط سبيرمان spearman لقياس مدى توافق واتساق كل محور مع العبارات التي يتضمنها.

الاتساق الداخلي للمحور الأول: واقع حوكة الشركات:

الجدول رقم (5) : الاتساق الداخلي لعبارات محور واقع حوكمة الشركات.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	عدم اختيار أعضاء مجلس الإدارة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية على أساس مبدأ الكفاءة	0.587**	0.001
2	يراقب مجلس الإدارة أداء مختلف الجهات بالمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، وتحديد مدى إنسجام تنفيذ الأعمال مع ما هو محتفظ له	0.300	0.107
3	يقوم مجلس الإدارة في المؤسسات الجزائرية بمتابعة سلامة البيانات المالية الصادرة	0.484**	0.007
4	يقوم مجلس الإدارة عن تشغيل اللجان التي تنفذ تسيير أعمال المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة المكافحات	0.606**	000،0
5	تقوم الإدارة بإدارة الأنشطة اليومية للمؤسسة لأجل تحقيق أهداف الإستراتيجية الموضوعية من قبل مجلس الإدارة	0.426*	0.019
6	تقوم إدراةالمراجعة الداخلية بالإنفعال والتنسيق مع إعفاء مجلس الإدارة	0.540**	0.002
7	يتحمل أصحاب المصالح على المعلومات هامة وملازمة ذات علاقة كافية موثوق بها عل أسس منظمة الدولة	0.370*	0.044

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول أن معامل الارتباط لسبيرمان لعبارات المحور الأول: واقع حوكمة الشركات كانت كلها موجبة وعند مستوى معنوية أقل من 05،0 وهذا يدل على اتساق وصدق العبارات، وأنها تقيس ما وضعت لأجله.

1-**الاتساق الداخلي للمحور الثاني:** دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي الجدول رقم (6) : الاتساق الداخلي لعبارات دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي .

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	هل يقوم مجلس الإدارة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بالمتابعة الجيدة لعمل الإدارة وكذلك المساءلة والرقابة الحاسبة	0.341	0.065
2	هل يوجد تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة باعتبارها من الممارسات الجيدة للحوكمة	0.459*	0.011
3	هل تساعد عملية المراجعة الداخلية على تقييم وتحسين العمليات الداخلية للمؤسسة	0.413*	0.023
4	هل يعمل المراجع الخارجي على اخفاء الدقة والمصادقة على المعلومات المحاسبة	0.811**	0.000
5	هل اللجنة المراجعة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية دور حيوب في ضمان الجودة التقارير المالية في تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية	0.507**	0.004

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح لنا من خلال الجدول أن معامل الارتباط لسبيرمان لعبارات المحور الثاني: دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي كانت كلها موجبة وعند مستوى معنوية أقل من 05،0 وهذا يدل على اتساق وصدق العبارات، وأنها تقيس ما وضعت لأجله.

المطلب الثالث: عرض النتائج وتحليل البيانات

أولا: النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة.

1-العمر:

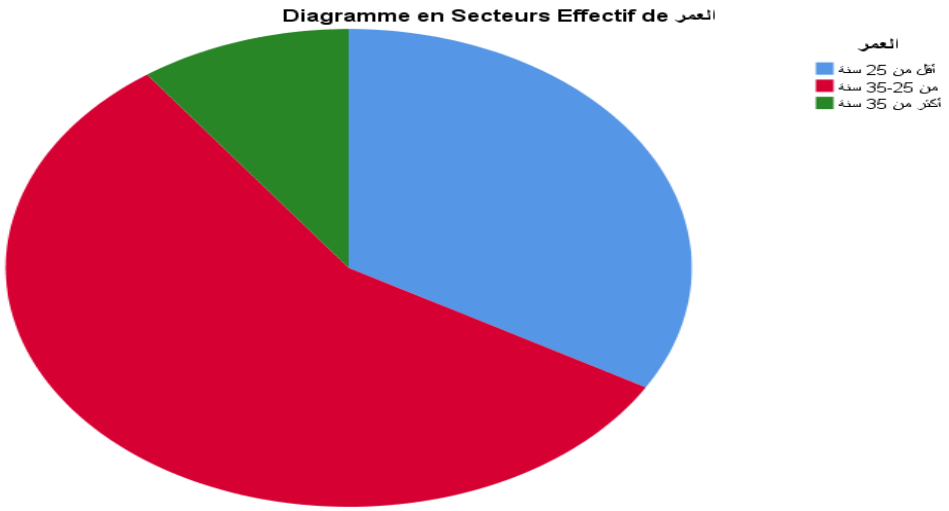
الجدول رقم (7) : توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر.

العمر	التكرار المطلق	التكرار النسبي
أقل من 25 سنة	18	% 33.3
من 25-35 سنة	9	% 56.7
أكثر 35 سنة	3	%10
المجموع	**30**	**100 %**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح لنا من خلال الجدول أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على فئة الشباب كونها الفئة القادرة على إعطاء إضافة من حيث الجهد العضلي والفكري، حيث كانت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة 33.3%، تليها فئة 25- 35 بـ 56.7% بينما فئة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 35 سنة فقدرت بـ: 10%

الشكل رقم 06 : توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

تخصص العلمي:

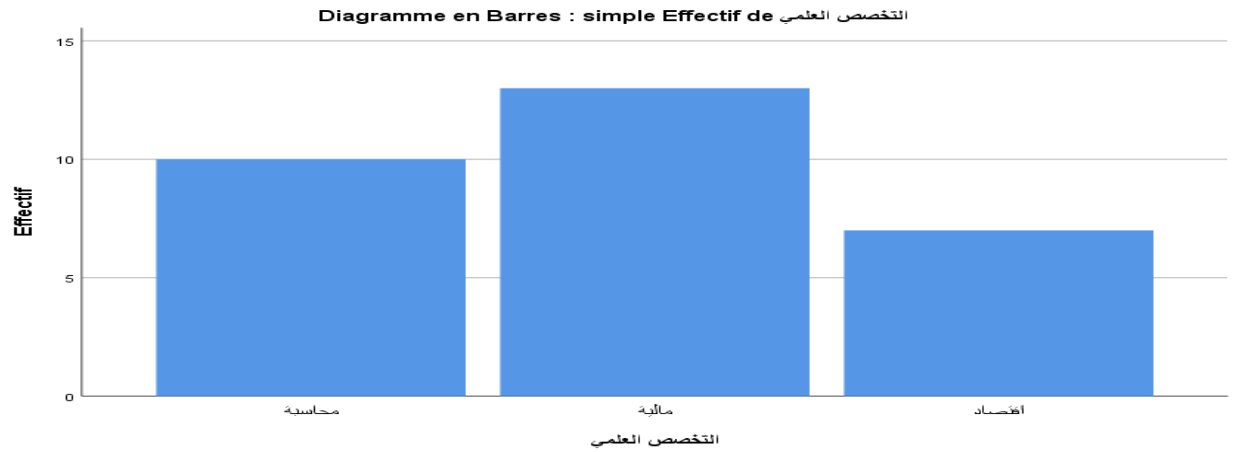
الجدول رقم (8): توزيع أفراد العينة حسب متغير تخصص العلمي.

تخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	10	% 33.3
مالية	13	% 43.3
اقتصاد	7	% 23.3
المجموع	**30**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح لنا من خلال الجدول أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على تخصص مالية كونها الفئة القادرة على إعطاء إضافة للمؤسسة، حيث كانت نسبة تخصص مالية بنسبة 43.3%، تليها تخصص محاسبة بـ 33.3% ثم تليها تخصص اقتصاد ب 23.3 %

الشكل رقم 07: توزيع أفراد العينة حسب متغير تخصص العلمي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

2-المؤهل العلمي:

الجدول رقم (9): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي.

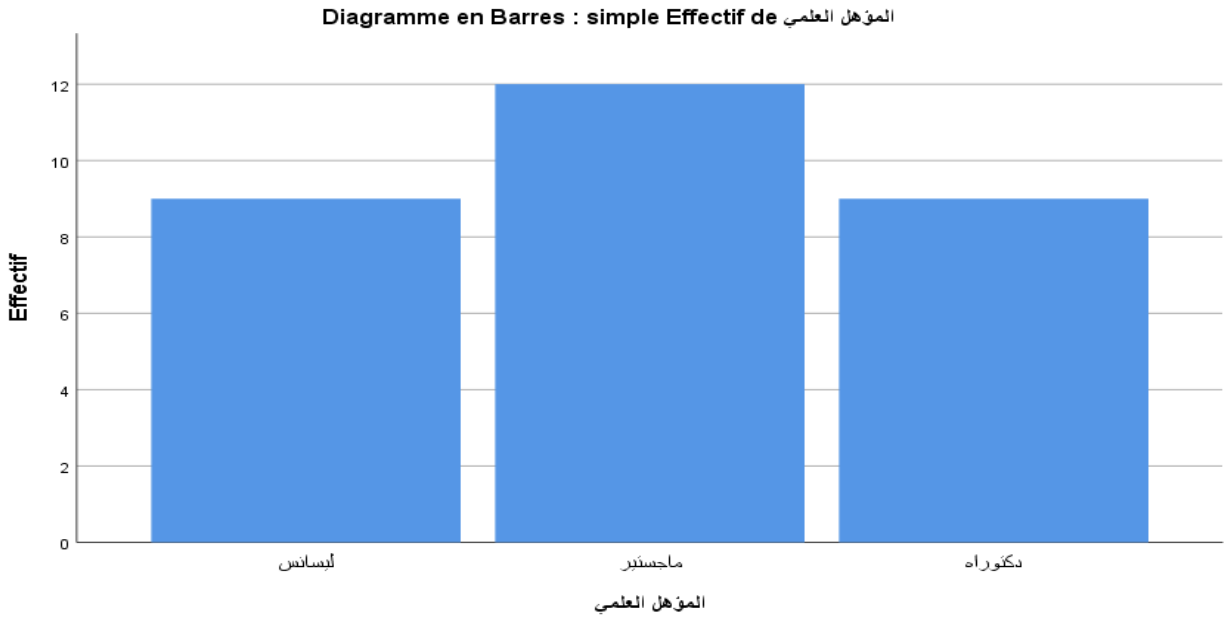
المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	9	% 30
ماجستير	12	% 40
دكتوراه	9	% 30
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح لنا من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة من حاملي شهادة ماجستير حيث بلغت نسبتهم 40%، تليها فئة الأفراد الحاصلين على شهادة ليسانس ودكتوراه بنسبة 30 % لكل منهما.

ويعود ذلك إلى حيز توزيع استمارات الاستبيان حيث خصص أغلباها لطبقة الإداريين بالمؤسسة.

الشكل رقم 08: توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

3-سنوات الخبرة:

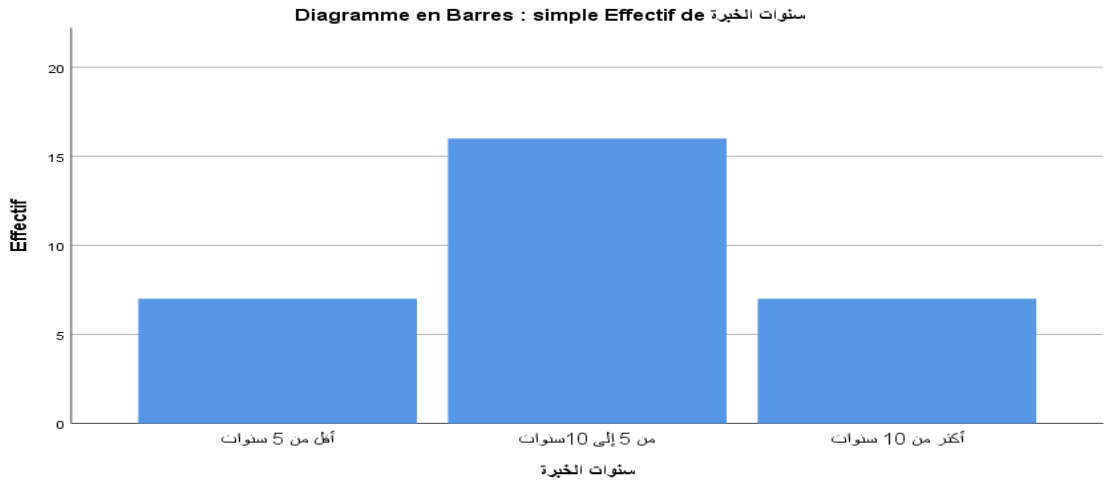
الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية.

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	7	% 23.3
من 5 إلى 10 سنوات	16	% 53.3
أكثر من 05 سنوات	7	% 23.3
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح لنا من خلال الجدول أن نسبة 3،%53 من العاملين لديهم خبرة مهنية تتراوح بين 5 و 10 سنوات والذين يمثلون فئة المشرفين ، وهذا يدل على المؤسسة تعتمد على التطوير والتدريب للعاملين، كما أن نسبة 23.3% منهم لديهم خبرة أقل من 5 سنوات وأكثر من 05 سنوات. والذين يمثلون فئة المشرفين.

الشكل رقم 09: توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

4-وظيفة:

الجدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية.

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	7	% 23.3
محافظ حسابات	12	% 40
غير محاسب	11	% 36.7
المجموع	**30**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح لنا من خلال الجدول أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على محافظ الحسابات كونها الفئة القادرة على إعطاء إضافة للمؤسسة، حيث كانت نسبة وظيفة محافظ الحسابات بنسبة 40%، تليها وظيفة غير محاسبة بـ 36.7% ثم تليها وظيفة محاسب ب 23.3%.

ثانيا: تحليل نتائج إجابات الأفراد المستجوبين حول محاور الاستبيان:

لمعرفة درجة الموافقة حول كل محور قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاتجاهات العامة لإجابات الأفراد حول جميع أسئلة محاور الاستبيان.

النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين حول فقرات

المحور الأول: واقع حوكة الشركات

الجدول رقم (12): النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين حول فقرات المحور الأول: واقع حوكمة الشركات

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه العام
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
		%	%	%	%	%				
01	عدم اختيار أعضاء مجلس الإدارة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية على أساس مبدأ الكفاءة	8	12	9	0	1	2.13	0.937	3	غير موافق
		%26.7	%40	%30	%0	%3.3				

02	يراقب مجلس الإدارة أداء مختلف الجهات بالمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، وتحديد مدى إنسجام تنفيذ الأعمال مع ما هو محتفظ له	10	10	7	3	0	2.10	0.995	4	غير موافق
		33.3%	33.3%	23.3%	10%	0%				
03	يقوم مجلس الإدارة في المؤسسات الجزائرية بمتابعة سلامة البيانات المالية الصادرة	8	10	11	1	0	2.17	0.874	5	محايد
		%26.7	%33.3	%36.7	%3.3	%0				
04	يقوم مجلس الإدارة عن تشغيل اللجان التي تنفذ تسيير أعمال المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة المكافحات	11	10	9	0	0	1.93	0.828	7	غير موافق بشدة
		%36.7	%33.3	%30	%0	%0				
05	تقوم الإدارة بإدارة الأنشطة اليومية للمؤسسة لأجل تحقيق أهداف الإستراتيجية الموضوعية من قبل مجلس الإدارة	8	8	9	4	1	2.40	1.133	1	محايد
		%26.7	%26.7	%30	%13	%3.3				
06	تقوم إدراة المراجعة الداخلية بالإنفعال والتنسيق مع إعفاء مجلس الإدارة	10	11	8	1	0	2.00	0.871	6	غير موافق
		%33.3	%36.7	26.7%	%3.3	0%				
07	يتحمل أصحاب المصالح على المعلومات هامة وملازمة ذات علاقة	8	11	8	2	1	2.23	1.040	2	غير موافق
		26.7%	36.7%	26.7%	6.7%	3.3%				

								كافية موثوق بها عل أسس منظمة الدولة	
غير موافق		**0.464**	**2.138**	**المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الإجمالي للمحور الأول**					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح لنا من خلال الجدول أن المتوسطات الحسابية للمحور الأول: واقع حوكة الشركات محصورة بين (1.93–2.40) والانحرافات المعيارية محصورة بين (1.133–0.828)، كما أن العبارة 05 والمتمثلة في [تقوم الإدارة بإدارة الأنشطة اليومية للمؤسسة لأجل تحقيق أهداف الإستراتيجية الموضوعية من قبل مجلس الإدارة] جاءت في المرتبة الأولى للترتيب العام للمحور بمتوسط حسابي قدره 2.40 وانحراف معياري 1.133 وباتجاه محايد من طرف أفراد العينة، لتأتي العبارة 07 والمتمثلة في: [يتحمل أصحاب المصالح على المعلومات هامة وملازمة ذات علاقة كافية موثوق بها عل أسس منظمة الدولة] في المرتبة الثانية وباتجاه غير موافق عند متوسط حسابي 2.23 وانحراف معياري 1.040، ثم جاءت بعدها العبارات 01، 02، 06، على التوالي باتجاه غير موافق أيضا، ثم العبارة 04 باتجاه غير موافق بشدة من طرف أفراد العينة وهي المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 1.93 وانحراف معياري 0.828 وباتجاه موافق من قبل الأفراد.

كما بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي واقع حوكمة الشركات 2.138 وباتجاه غير موافق من قبل أفراد العينة، مما يدل أن العاملين يرون بأن المؤسسة تتوفر على نظام جيد واقع حوكمة الشركات، وبلغ الانحراف المعياري الإجمالي للمحور 0.464 وهي قيمة قريبة من الصفر وهذا يفسر وجود تقارب كبير في الإجابات حول هذا المحور.

النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين حول فقرات المحور الثاني: دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي

الجدول رقم (13): النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين حول فقرات المحور الثاني: دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه العام
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
		%	%	%	%	%				
01	هل يقوم مجلس الإدارة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بالمتابعة الجيدة لعمل الإدارة وكذلك المساءلة والرقابة الحاسبة	2	0	1	27	0	3.77	0.774	1	موافق
		6.7%	0%	3.3%	90%	0%				
02	هل يوجد تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة باعتبارها من الممارسات الجيدة للحوكمة	13	9	6	1	1	1.93	1.048	5	غير موافق بشدة
		43.3 %	30%	20%	3.3%	3.3%				
03	هل تساعد	10	10	7	3	0	2.10	0.995	4	غير

	عملية المراجعة الداخلية على تقييم وتحسين العمليات الداخلية للمؤسسة	33.3 %	33.3 %	23.3 %	10%	0%			موافق بشدة
04	هل يعمل المراجع الخارجي على اخفاء الدقة والمصادقة على المعلومات المحاسبة	15 50%	4 13.3 %	3 10%	8 26.7 %	0 0%	2.13	1.306	3	غير موافق بشدة
05	هل اللجنة المراجعة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية دور حيوب في ضمان الجودة التقارير المالية في تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية	7 23.3 %	9 30%	5 16.7 %	8 26.7 %	1 3.3%	2.57	1.223	2	غير موافق
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الإجمالي للمحور الثاني							2.100	0.602		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح لنا من خلال الجدول أن المتوسطات الحسابية للمحور الثاني: دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي بين (3.77-1.93) والانحرافات المعيارية محصورة بين (1.306 -0.774)، كما أن العبارة رقم 01 والمتمثلة في: **[هل يقوم مجلس الإدارة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بالمتابعة الجيدة لعمل الإدارة وكذلك المساءلة والرقابة الحاسبة]** جاءت في المرتبة الأولى في الترتيب العام لعبارات المحور بمتوسط حسابي 77،3 وانحراف معياري 1.048 وذلك باتجاه الموافق من طرف الأفراد، كما جاءت العبارة 5 والمتمثلة في: **[هل اللجنة المراجعة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية دور حيوب في ضمان الجودة التقارير المالية في تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية]** في المرتبة الثانية عند متوسط حسابي 2.57 وانحراف معياري 1.223 باتجاه غير موافق، ثم تلتها العبارتين 03، 04، 1118 باتجاه غير موافق بشدة، بينما جاءت في الأخير العبارة 2 والمتمثلة في: **[هل يوجد تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة باعتبارها من الممارسات الجيدة للحوكمة]** بمتوسط حسابي 1.93 وانحراف معياري قدره 0.995 وكانت باتجاه غير موافق بشدة من طرف أفراد العينة المستجوبين.

وبلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لمحور دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي 2.100 باتجاه غير موافق بشدة من قبل أفراد العينة وهذا يدل على أن العاملين يرون بأن دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي يتم على أعلى المستويات، كما بلغ الانحراف المعياري الإجمالي للمحور 0.602 وهي قيمة متوسطة وهذا يعني أنه لا يوجد تشتت كبير بين الإجابات.

وعليه يمكننا القول أن:

- ❖ تتميز حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي بسرعتها ودقة تنفيذها.

❖ هناك سهولة في حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي الأمر الذي يجعلها أكثر نجاحا.

المطلب الرابع: العلاقة بين واقع حوكمة الشركات ودور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي

قمنا باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لقياس مدى تأثير واقع حوكمة الشركات على دور حوكمة الشركات في تفعيل حوكمة نظام المعلومات المحاسبي، وذلك بقياس العلاقة بينهما.

وذلك حسب للفرضية التالية:

- ✓ H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير واقع حوكمة الشركات على دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي عند مستوى دلالة إحصائية 0،05.
- ✓ H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير واقع حوكمة الشركات على دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي عند مستوى دلالة إحصائية 0،05.

والجدول يوضح النتائج:

الجدول رقم (14): العلاقة بين واقع حوكمة الشركات ودور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي

البيان	دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي					
واقع حوكمة الشركات	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	*b* معامل الانحدار	a الثابت	المحسوبة	مستوى المعنوية
	0.139	0.019	0.107	1.913	0.742	**0.46**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS

يوضح لنا الجدول ما يلي:

- ✓ بلغت قيمة معامل الارتباط $R = 0.139$ وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين واقع حوكمة الشركات ودور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي .
- ✓ بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.019$ أي أن نسبة 1.9% من التغير في مستويات واقع حوكمة الشركات وهذا يرجع إلى تأثير دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي .
- ✓ وبلغت قيمة معامل الانحدار $b = 0.107$ وهذا يعني أن زيادة واقع حوكمة الشركات بدرجة واحدة يؤدي إلى زيادة دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي بقيمة 0.107.
- ✓ قيمة الثابت بلغت $a = 1.913$ وهي عبارة عن قيمة ثابتة في معادلة فعالية واقع حوكمة الشركات.
- ✓ فيما بلغت قيمة ستودنت المحسوبة $t = 0.742$ وذلك عند مستوى معنوية 000،0 وهي قيمة أكبر من 05،0.

ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على أنه:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير واقع حوكمة الشركات على دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي عند مستوى دلالة إحصائية 05،0.

وعليه تكون معادلة الدراسة كالآتي:

$$y = 0.107\,x + 1.913$$

حيث أن:

y واقع حوكمة الشركات (المتغير التابع)

x : دور حوكمة الشركات وتفعيل نظام المعلومات المحاسبي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال النموذج المتحصل عليه نجد أن هناك علاقة طردية قوية بين واقع حوكمة الشركات ودور حوكمة الشركات وتفعيل نظام المعلومات المحاسبي .

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل تعرفنا على دور واقع حوكمة الشركات في تحقيق دور حوكمة الشركات وتفعيل نظام المعلومات المحاسبي وذلك بناءا على دراسة ميدانية التي اعتمدت على الاستبيان الموزع على مجموعة من المحاسبين في المدية وبعدها القيام بتحليل عن طريق برنامج spss مع الإستعانة بعدة أساليب إحصائية أخرى منها المدرجات التكرارية والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف وتحليل الإنحدار وهذا من أجل التوصل إلى العلاقة بين واقع حوكمة الشركات ودور حوكمة الشركات ونظام المعلومات المحاسبي .

الخاتمة

في ضوء التحليلات النظرية والعلمية للدراسة المكونة من ثلاثة فصول تتم الاجابة عن الاسئلة الفرعية والتحقيق من صحة الفرضيات الموضوعة في المقدمة بهدف الاجابة عن الاشكالية المطروحة التي قامت عليها الدراسة وهي "

- **ما مدى مساهمة حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة لولاية المدية**

وعلى سبيل التذكير تم تطرقنا الى :

الفصل الاول :دراسة نظرية لحوكمة الشركات

حيث تطرقنا في هذا الفصل الى الاطار النظري لحوكمة الشركات من خلال ابراز هذا المفهوم واهم الاسباب التي ادت الى ظهوره .

الفصل الثاني :دراسة نظرية لنظام المعلومات المحاسبية

تطرقنا في هذا الفصل الى الاطار النظري لنظام المعلومات المحاسبية خصوصا فيما يتعلق بمفهومه، وانواعه وخصائصة وكذا مقوماته ومن خلاله حاولنا تبين اهمية نظام المعلومات المحاسبية .

وكذلك علاقة حوكمة الشركات بنطام المعلومات .

الفصل الثالث :دراسة حالة استبيان

قصد دعم الدراسة النظرية يعتبر هذا الفصل كمحاولة منا لدراسة وتحليل اراء اهل الاختصاص من المهنيين وهذا فيما يخص العوامل المحددة لعمل نظام المعلومات المحاسبية بالإضافة الى المجالات التي يساهم بها نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل حوكمة الشركات .

نتائج الدراسة :

- تتميز حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي بسرعتها ودقة تنفيذها.
- هناك سهولة في حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي الأمر الذي يجعلها أكثر نجاحا.
- تسعى حوكمة الشركات الى ايجاد حلول للمشاكل التي تواجه المؤسسة ويمنع وصول غير اكفاء الى المناصب العليا.
- أن زيادة واقع حوكمة الشركات بدرجة واحدة يؤدي إلى زيادة دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي بقيمة .

اختبار الفرضيات :

- **الفرضية الاولى:** من خلال دراسة النظرية توصلنا الى صحة الفرضية الاولى صحيحة، فانه زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات بسبب الازمات المالية والانهيارات المؤسسية .
- **الفرضية الثانية:** اما بالنسبة للفرضية فهي أيضا صحيحة حيث، انه تؤثر اجراءات حوكمة الشركات على النظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية بالقدر الذي يرفع من الكفاءة اتخاذ القرارات داخل المؤسسة وخارجها.
- **الفرضية الثالثة:** من خلال دراسة الميدانية لبعض متهنين مهنة المحاسبة لولاية المدية فان الفرضية صحيحة حيث ،تؤثر حوكمة الشركات في الجزائر على النظام المعلومات المحاسبي من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة لولاية المدية. وتنقسم هذه الفرضية الى فرضيتين فرعيتين :
  - لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتأثير واقع حوكمة الشركات على نظام المعلومات المحاسبي عند مستوى دلالة احصائية 0،05.

- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتأثير واقع حوكمة الشركات على نظام المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة احصائية 0،05 .

التوصيات :

- ✓ تحسين ابعاد الحوكمة المحاسبية .
- ✓ البدء في تطبيق الفعلي لحوكمة الشركات مع ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية والعربية المبذولة لتبني قواعد ومبادئ الحوكمة .
- ✓ توعية الشركات والمستثمرين على اهمية حوكمة الشركات وتشجيع المستمر على مراعاتها .
- ✓ تشجيع المهنيين لزيادة معرفتهم بطبيعة نظام المعلومات المحاسبي واثرها على القرارات وكيفية استخدامه لهذه الغاية .

افاق البحث

تناولت هذه الدراسة موضوع دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة لولاية المدية وبينا المبادئ والمحددات التي تساهم في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي الا اننا حاولنا القيام بدراسة تطبيقية على ممارسي مهنة المحاسبة وبهذا الصدد يمكننا اقتراح مواضيع ذات صلة بحوكمة الشركات :

- ✓ دور حوكمة الشركات في تفعيل نظام المحاسبي المالي .
- ✓ حوكمة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية .
- ✓ تطبيق الحوكمة في المؤسسات .

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1- احمد راجب عبد العال واخرون دراسات من الانظمة والمشكلات المحاسبة دار جامعية 2002.

2- احمد علي حضر، حوكمة الشركات، دار الفكر طبعة، 2013.

3- الحسين أحمد، تحليل السياسات مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية،ط1، الشارقة، 1994.

4- حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات تطبيقات على المصاريف الجامعية، الدار الجامعة، مصر ،الطبعة الاولى 2005.

5- سيد عبد المقصود ديبان واخوانه، مدخل الي النظم المعلومات المحاسبة دار الجامعية جديد النشر، شارع الازاربطة الاسكندرية ، 2006.

6- صلاح حسن، البنوك ومنصات الاعمال ،معايير الحوكمة المؤسسات المالية، دار كتاب الحديث، 2011.

7- صلاح حسن، تحليل وادارة حوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011 .

8- طارق عبد العال، حوكمة الشركات وتطبيقات على المصاري، دار الجامعية،ط1، مصر، 2005.

9- طارق عبد الله عبد الكريم، تكلف المراجع الخارجي بوظائف المراجعة الداخلية ،منظور الحوكمة شاملة ذهبية. دار المكتبة الشاملة الذهبية، أردن ،2009.

10- عبد الرزاق محمد قاسم ،نضع معلومات حاسوبية دار جامعية للنشر، دمشق، عمان.

11- عراب وحجازي نظم المعلومات الإدارية، مدخل تحليلي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1998.

12- كمال الدين الدهراوي نظم معلومات المحاسبة الدار الجامعية 1988.

13- كمال الدين المهراوي مدخل معاصر في نظم المعلومات محاسبة كلية تجارة جامعة الاسكندرية طبعة الثانية، 2003 الدار جامعية .

14- كمال الدين مصطفى الدهراوي سمير كامل محمد قاسم نظم المعلومات المحاسبة كلية التجارة جامعة بيروت 2003 .

15- محمد حلمي ،حوكمة في شركات عماد ،دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع.

16- محمد عباس بدوي عبد الله عظيم صلال، مدخل في المحاسبة المالية كنظام المعلومات، دار الجامعة جديد لنشر الاربطة، الاسكندرية، مصر، ص16.

17- محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة شركات في معالجته الفساد المالي والاداري ودراسة مغارة ،الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.

18- هاشم احمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبي، جامعة عين الشمس، دار الجامعية، الطبع النشر والتوزيع، 2000.

ومذكرات

19- صالح بن براهيم اليقلان، مدى امكانية حوكمة في الشركات المدرجة في سوق الاسهم السعودي، مذكرة ماجستير، تخصص علوم ادارية، جامعة ،الملك سعود مملكة العربية السعودية، 2008.

20- عبد الرزاق، حسن الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات، المحاسبة وانعكاساتها على سعر الاسهم،،شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية عيدة عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة ،قسم محاسبة والتمويل، 2012.

21- عبد الله محمود علي سراج، خصائص المعلومات القاعدية للبناء ضرورات الانتاج التي تسمح بالأسبقية في اطار استراتيجية التنافسية "اطروحة دكتورة ،غير منشورة، جامعة جزائر، 2004"2005.

22- قدري عثمان ابراهيم، اثر الممارسة حوكمة المؤسسة على تنافسية، الشركة دراسة حالة شركات المساهمة العامة الاردنية ،درجة ماستر ادارة اعمال ،جامعة البرموردار،2009.

23- ماجد اسماعيل ابو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي، وجودة التقادير المالية دراسة ميدانية على شركات مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009.

24- محمد حميل حيوش، مدى التزام شركات المساهمة الفلسطينية بقواعد حوكمة شركات رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل علوم التجارة الجامعة الاسلامية غزة 2007.

مجلات وملتقيات

25- بن طاهر، بوطلاعة محمد، "دراسة حوكمة الشركات على شفافية والافصاح وقوائم مالية في ظل نظام محاسبي مالي، الملتقى الوطني حول حوكمة شركات الية حد من الفساد مالي اداري ،كلية العلوم اقتصادية وتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،يومي 2012/07/5/6.

26- حسُين يرقي، وعلي عبد الصمد عمى، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها، الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة 2013.

27- خالد رجم، نظام معلومات مقياس نظام معلومات، جامعة ورقلة، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، معهد تكنولوجيات،2018.

28- خلوفي سفيان، كمال شريط، مريم زغلامي، تقييم حوكمة الشركات في اطار ميثاق الحكم الراشد، مجلة تنظيم العمل، العدد 04 ، المجلد 10 ،2021.

29- درواسي مسعود، ضيف الله محمد الهادي فعالية واداء المراجعة في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من فساد المالي والاداري، ملتقى الشركات كألية للحد من فساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، يومي6'7ماي 2012.

30- زينب جوري، دور نظام المعلومات المحاسبة في دعم حوكمته، الملتقى الدولي الاول حول الحوكمة المحاسبة للمؤسسة واقع ورهانات وافاق، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم تجارية، جامعة العربي بن مهدي ام البواقي، 2010.

31- شرفي عمر، دور واهمية حوكمة في استقرار نظام المصرفي ،ملتقى عالمي دولي حول ازمة مالية واقتصادية دولية وحوكمة عالمية، جامعة سطيف، 2021.

32- علي عبد الصمد عمر، إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر–دراسة مقارنة مع مصر، مجلة الباحث،2013.

33- عيادي عبد القادر، دور محددات حوكمة الشركات في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الاقتصادية الجديدة، العدد 08، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف ،ماي 2013.

34- مصطفى عقاري، حكيمة بوسلمة، اثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2013.

35- مداح عبد الباسط، دور حوكمة نظام المعلومات المحاسبي في مكافحة الفساد، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 02، المجلد 06، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)،ديسمبر 2021.

36- مركز وطني للحكومة، اساسية حوكمة مصطلحات ومفاهيم سلسة شركات خطافية.

37- منتدى رؤساء المؤسسات، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، الجزائر، 2009.

38- يحياوي الهامل، بوحديد ليلى، الحوكمة ودورها في تحسبن الادارة المالي للمؤسسات الجزائرية، مجلة المؤسسات الجزائرية، عدد 5، جامعة باتنة، 2004.

المراجع باللغة الأجنبية

1- steger ،ulrich and aman ،wolfgaing corporate gorerance :how to add value:chichester england jonh wily¬،(2008).

2- Jesen ،M.& Meckling W.1976، Theory of the firm :managerial brcharier ،agency costs and oureship sture journal of financial economics،vol3.

3- cadry;A ،reporte of the committee on the financial aspects of corporate governancegea ficoitd،uk London ،(1992

4- oecd.organization for economie cooperation and development ;oecd praincipale of corporate geovenance،oecd rublication service ،rares،2004.

5- Zhang ،I(2007)economie consequence of the sarbanse oxely act of gornale of accounting economic VOL،44 issue ½،2002،P74.

6- Cowan ،corport goevernance that work ،perentice hall pearson education singapore ،2004.

7- Reix robet traitement des Iformation les editions forcher،paris،1980.

8- DAYAN armand ،markting industrie،vuibent،4eme edition،1999.

المواقع الإلكترونية

39- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته الجزائرية. 2016/20/10 تاريخ الاسترداد عامة نظرة على17:26 :http://www.onplc.org.dz/index.php/ar/20/05/2023

الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعـــة يحي فارس – مدية

كليـــة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
تخصص محاسبة

سيدي المحترم، سيدتي المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الإستبيان الذي مهم لجمع المعلومات اللازمة لدراسة التي نقوم بها بإعدادها بقصد استكمال مذكرة ماستر في تخصص المحاسبة تخت عنوان:

ويمثل هذا الإستبيان أحد الجوانب الهامة للبحث، ويهدف إلى دراسة وتحليل أراء ممتهني المهن المحاسبية، محاسبي، محافظة الحسابات لولاية المدية ونوجه عناية سيادتكم أن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية وتستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط، **نرجو أن تقبلوا فائق التحية والإحترام**

من إعداد الطالبتين: **تحت إشراف الأستاذة:**

- بلحاج مدينة " داود خيرة "
- خمري فاطمة الزهراء

السنة الجامعية: 2023/2022

الرجاء وضع علامة X في المربع المناسب

المحور الأول: البيانات الشخصية

العمر: أقل من 25 سنة ☐ من 25إلى35 سنة ☐ أكثر من 35 ☐

المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

التخصص العلمي: محاسبة ☐ مالية ☐ اقتصاد ☐

الوظيفة: محاسب ☐ محافظ حسابات ☐ غير محاسب ☐

سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

المحور الثاني: واقع حوكة الشركات

الرقم	العبارات	غير بشدة موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	عدم اختيار أعضاء مجلس الإدارة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية على أساس مبدأ الكفاءة					
02	يراقب مجلس الإدارة أداء مختلف الجهات بالمؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديد مدى إنسجام تنفيذ الأعمال مع ما هو محتفظ له					
03	يقوم مجلس الإدارة في المؤسسات الجزائرية بمتابعة سلامة البيانات المالية الصادرة					
04	يقوم مجلس الإدارة عن تشغيل اللجان التي تنفذ تسيير أعمال المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة المكافحات					
05	تقوم الإدارة بإدارة الأنشطة اليومية للمؤسسة لأجل تحقيق أهداف الإستراتيجية الموضوعية من قبل مجلس الإدارة					
06	تقوم إدراة المراجعة الداخلية بالإنفعال والتنسيق مع إعفاء مجلس الإدارة					
07	يتحمل أصحاب المصالح على المعلومات هامة وملازمة ذات علاقة كافية موثوق بها على أسس منظمة الدولة					

المحور الثالث: دور حوكمة الشركات وتفعيل حوكمة الشركات

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	هل يقوم مجلس الإدارة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بالمتابعة الجيدة لعمل الإدارة وكذلك المساءلة والرقابة الحاسبة					
02	هل يوجد تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة باعتبارها من الممارسات الجيدة للحوكمة					
03	هل تساعد عملية المراجعة الداخلية على تقييم وتحسين العمليات الداخلية للمؤسسة					
04	هل يعمل المراجع الخارجي على اخفاء الدقة والمصادقة على المعلومات المحاسبة					
05	هل اللجنة المراجعة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية دور حيوب في ضمان الجودة التقارير المالية في تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية					

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 25 من أقل	10	33,3	33,3	33,3
	سنة 35-25 من	17	56,7	56,7	90,0
	سنة 35 من أكثر	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

العلمي المؤهل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	9	30,0	30,0	30,0
	ماجستير	12	40,0	40,0	70,0
	دكتوراه	9	30,0	30,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

العلمي التخصص

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة	10	33,3	33,3	33,3
	مالية	13	43,3	43,3	76,7
	اقتصاد	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسب	7	23,3	23,3	23,3
	حسابات محافظ	12	40,0	40,0	63,3
	محاسب غير	11	36,7	36,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الخبرة سنوات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	7	23,3	23,3	23,3
	سنوات10 إلى 5 من	16	53,3	53,3	76,7
	سنوات 10 من أكثر	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

تنفيذ إنسجام مدى وتحديد الجزائرية، الإقتصادية بالمؤسسة الجهات مختلف أداء الإدارة مجلس يراقب له محتفظ هو ما مع الأعمال

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	10	33,3	33,3	33,3
	موافق غير	10	33,3	33,3	66,7
	محايد	7	23,3	23,3	90,0
	موافق	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الصادرة المالية البيانات سلامة بمتابعة المؤسساتالجزائرية الإدارةفي مجلس يقوم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	8	26,7	26,7	26,7
	موافق غير	10	33,3	33,3	60,0
	محايد	11	36,7	36,7	96,7
	موافق	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

لجنة الجزائرية الإقتصادية المؤسسة أعمال تسيير تنفذ التي اللجان تشغيل عن الإدارة مجلس يقوم المكافحات لجنة المخاطر، إدارة لجنة التدقيق،

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	11	36,7	36,7	36,7
	موافق غير	10	33,3	33,3	70,0
	محايد	9	30,0	30,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

منظمة أسس عل بها موثوق كافية علاقة ذات وملازمة هامة المعلومات على المصالح أصحاب يتحمل الدولة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	8	26,7	26,7	26,7
	موافق غير	11	36,7	36,7	63,3
	محايد	8	26,7	26,7	90,0
	موافق	2	6,7	6,7	96,7
	بشدة موافق	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

للمؤسسة الداخلية العمليات وتحسين تقييم على الداخلية المراجعة عملية تساعد هل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	10	33,3	33,3	33,3
	موافق غير	10	33,3	33,3	66,7
	محايد	7	23,3	23,3	90,0
	موافق	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المحاسبة المعلومات على والمصادقة الدقة اخفاء على الخارجي المراجع يعمل هل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	15	50,0	50,0	50,0
	موافق غير	4	13,3	13,3	63,3
	محايد	3	10,0	10,0	73,3
	موافق	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

في المالية التقارير الجودة ضمان في حيوب دور الجزائرية الإقتصادية المؤسسات في المراجعة اللجنة هل المحاسبية المعلومات في الثقة تحقيق

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غير	7	23,3	23,3	23,3
	موافق غير	9	30,0	30,0	53,3
	محايد	5	16,7	16,7	70,0
	موافق	8	26,7	26,7	96,7
	بشدة موافق	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,139[a]	,019	-,016	,46842

a. Prédicteurs : (Constante), المحور2

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,121	1	,121	,551	,464[b]
	de Student	6,144	28	,219		
	Total	6,265	29			

a. Variable dépendante : المحور1

b. Prédicteurs : (Constante), المحور2

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	1,913	,315		6,077	,000
	المحور2	,107	,144	,139	,742	,464

a. Variable dépendante : المحور1